وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة موسومة بـ:

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة قياسية للفترة 1986-2018

من إعداد:

- إيمان أحمد شاوش
- هاجر بوطرفة

إشراف الأستاذ (ة):

أ.د. سمير آيت يحي

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الصفة
عمير حمه	أستاذ محاضر ب	رئيســـــــا
آيت يحي سمير	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
رحال مراد	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020- 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقنا ومكننا من إتمام هذه المذكرة، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته سبحانه وتعالى؛

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم اليد العون والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة ، ونخص بالذكر أستاذنا المشرف" سمير آيت يحي" الذي صخر جزء من وقته وجهده في متابعة هذا البحث من أوله إلى أخره، فكانت توجيهاته حافزا قويا في إتمام هذا البحث.

الإهداء

إلى أبي العطوف **جمال** قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي، أطال الله في عمره.

إلى أمي الحنونة **نبيلة** لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، أطال الله في عمرها.

إلى أخواتي **إيمان، مريم، مروى وزينب** سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى رفيق دربي **صلاح**.

إلى إخواني: **رمزي، إسلام، إبراهيم أيمن** سندي وعضدي.

الى الكتاكيت الصغار: **إسحاق، سناء، أنابيس**.

إلى كبيرة المقام ذات السيرة العطرة جدتي الغالية **عائشة، مباركة**.

إلى جميع صديقاتي دون استثناء، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة، خصوصا صديقتي وزميلتي **إيمان أحمد شاوش**.

الى جميع الأساتذة الذين مدو لنا يد المساعدة.

أهدي هذا العمل المتواضع واسأل الله عو وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا.

بوطرفة هاجر

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي رحمه الله، أمي حبيبتي أطال الله في عمرها.

إلى جميع إخوتي كل باسمه.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة.

إلى رفيقة دربي شفاء، وشريكتي وصديقتي هاجر، والى جميع الأصدقاء.

إلى صغير بيتنا دودي

إلى كل أستاذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة الشيخ العربي التبسي– تبسة.

أحمد شاوش إيمان

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز جانب مهم يخص الاقتصاد الجزائري، ألا وهو توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية للفترة الممتدة (1986-2018).

وتم الاعتماد على منهج الانحدار الذاتي فترات الابطاء الموزعة ARDL بغية تحقيق هذا الهدف، وتم الاستعانة بمتغير وسيط الى جانب أسعار النفط وهو الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة في نموذج الأجل القصير أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما بالنسبة لنموذج الأجل الطويل فقد أظهر مدى أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي لا يؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، الجزائر.

Abstract:

This Study aims to identify an important aspect of the Algerian economy, namely to clarify and explain the impact of oil prices fluctuations on economic growth in Algeria, through a standard study of the annual data for the period 1986-2018.

to achieve this goal, we relied on the Approach of self-regression of declaration Periods (ARDL), using one intermediate variable besides oil prices Government Expenditure as a percentage of GDP.

The results of the study showed in the short-term model that there is a long-term equilibrium relationship between independent and dependent variables, as for the long-term model, Oil price showed a strong impact on Economic growth in Algeria, as for the Government Expenditure as a percentage of GDP, do not affect the Economic growth.

key words: oil prices, economic growth, ARDL, Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
الإهداء والعرفان	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الأشكال	–
المقدمة	–
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بأسعار النفط	–
تمهيد	7
المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي	8
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	8
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	11
المطلب الثالث: طرائق قياس النمو الاقتصادي	14
المبحث الثاني: نظريات النمو عبر النمو الاقتصادي	15
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	16
المطلب الثاني: النظرية الكينية في النمو الاقتصادي	19
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	20
المطلب الرابع: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي	22
المبحث الثالث: النفط وأثره على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.	23
المطلب الأول: الأسواق والأسعار النفطية	23
المطلب الثاني: العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط	27
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول للنفط	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لوضعية النفط وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	–
تمهيد	33
المبحث الأول: النفط والاقتصاد الجزائري	34
المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	34

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي	41
المطلب الثالث: مساهمة قطاع النفطي في التجارة الخارجية	43
المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2018	48
المطلب الأول: مسار النمو الاقتصادي 1986- 2000	49
المطلب الثاني: برامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018	52
المطلب الثالث: تطور نسبة الانفاق الحكومي الى لناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	59
خلاصة الفصل الثاني	61
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر بعض المتغيرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	-
التمهيد	63
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL	63
المطلب الأول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبار الجذر الوحدوي	63
المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك	66
المطلب الثالث: مدخل الى نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الذاتي الموزع (ARDL)	69
المبحث الثاني: عرض متغيرات الدراسة القياسية	74
المطلب الأول: عرض وتحليل المتغيرات	74
المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة	76
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج التقديرات	78
المطلب الأول: تقدير وتحليل نموذج الدراسة	78
المطلب الثاني: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل	80
المطلب الثالث: اختبارات التشخيص	82
خلاصة الفصل الثالث	86
الخاتمة	87
قائمة المراجع	90
الملاحق	96

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2014-2018)	28
(1-2)	تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة (1986-2018)	36
(2-2)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1986- 2018)	38
(3-2)	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	39
(4-2)	تطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (1986-2018)	42
(5-2)	تطور كل من الصادرات الجزائرية وأسعار النفط خلال الفترة (1986-2018)	44
(6-2)	تطور كل الواردات الجزائرية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	46
(7-2)	مضمون البرنامج الاقتصادي (2001-2004)	52
(8-2)	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2001- 2004)	53
(9-2)	مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	54
(10-2)	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)	55
(11-2)	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	56
(12-2)	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010-2014)	57
(13-2)	تطور الانفاق الحكومي بالنسبة لناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	59
(1-3)	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة	75
(2-3)	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية	77
(3-3)	نتائج اختبار PP لاستقرارية السلاسل الزمنية	78
(4-3)	نتائج اختبار الحدود (Bound Test)	79
(5-3)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM)	80
(6-3)	نتائج تقدير نموذج معلمات الأجل الطويل	81
(7-3)	نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي	82
(8-3)	نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ	83
(9-3)	نتائج اختبار ramsey	83

فهرس الاشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	16
(2-1)	مؤشر المضاربةT workin	29
(3-1)	أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له	30
(1-2)	تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة (1986-2018)	37
(2-2)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1986- 2018)	38
(3-2)	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	40
(4-2)	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2014)	41
(5-2)	تطور الصادرات الاجمالية والصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	46
(6-2)	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)	55
(1-3)	الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة	76
(2-3)	نتائج معيار Akaike لتحديد فترة الإبطاء	79
(3-3)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	84
(4-3)	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares)	84

المقدمة

المقدمة:

1-تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من التحديات الكبرى وهدفا رئيسيا لاقتصاديات الدول سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية، حيث أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بصورة متواصلة ومستمرة يعد أحد أهم أهداف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، حيث تحرص كل من هذه الدول على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها من خلال القضاء على الفقر وزيادة مستويات الدخول لدى أفرادها، إضافة إلى ضمان الاستخدام الكامل والأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية وتحقيق الازدهار.

إن ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة خلال فترات قريبة نسبيا نتيجة الأزمات المالية، زيادة الطلب أو عوامل ترتبط بالعرض وعدم قدرته على مواكبة نمو الطلب على النفط، له أثر سلبي على اقتصاديات الدول، وبرامج النمو فيها خاصة الدول ذات الاقتصاد الريعي، لأنه اقتصاد هش دائم التعرض للاضطرابات التي تؤثر على خطط التنمية.

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، والتي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن صادرات النفطية تمثل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى أن أكثر من نصف الإيرادات العامة في الجزائر تأتي من الجباية البترولية وبالتالي أي تغيرات في أسعارها سينعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري، ولقد كان لارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة عدة انعكاسات على الأوضاع والسياسات الاقتصادية فيها، فزيادة الإيرادات النفطية ساهمت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال انتهاج سياسة تنموية توسيعية.

2-مشكلة البحث:

تعد الجزائر احدى الدول المصدرة والمنتجة للنفط، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد المحروقات في تمويل التنمية، وبالتالي فإن معدلات النمو في الجزائر مرتبط بالتقلبات العالمية الحاصلة في أسعار النفط، ولعل هذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2018)؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسة يمكن استنباط الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ كيف تطورت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)؟

- ✓ هل توجد علاقة طويلة الأجل لأثر تقبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ هل توجد علاقة قصيرة الأجل لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة:

- ✓ الفرضية الرئيسية:

أثرت تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو بشكل كبير في الجزائر خلال الفترة 1986-2018

وتتفرع هذه الفرضية الى جملة من الفرضيات:

- ✓ يعتبر النفط المورد الطبيعي الأساسي الذي يمثل القاعدة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2018).
- ✓ تطورت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عبر جملة من الاصلاحات الاقتصادية في النظام الاشتراكي، تليها فترة اقتصاد السوق عبر تطبيق برامج التعديل الهيكلي.
- ✓ وجود علاقة طردية ذات تأثير كبير بين تغيرات أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- ✓ وجود علاقة طردية ذات تأثير كبير بين تغيرات أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

4- أسباب الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها مايلي:

- الأهمية التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته، والسعي لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي.

- الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.

- الموضوع يدرج في إطار التخصص.

- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي.

5- أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلى الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، ابراز العلاقة التي تربط بين الناتج المحلي الإجمالي وبعض المتغيرات الاقتصادية خاصة أسعار

النفط، الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري كهيكل تصدري وحيد رهين لتغيرات الأسواق النفطية العالمية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير أسعار النفط على اقتصاديات الجزائر باعتبارها من الدول المصدرة للنفط، وذلك من أجل محاولة التخلص من التبعية النفطية التي أثرت في كثير من الأحيان سلبا على اقتصاد الجزائر.

6-حدود الموضوع:

من أجل الإجابة عن الإشكالية والوصول إلى تحقيق الهدف من الدراسة قيدنا موضوع دراستنا بمجموعة من الحدود تنوعت بين الزمانية والمكانية كما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** شملت الدراسة الجانب الاقتصادي للجزائري.
- ✓ **الحدود الزمانية:** تضمنت الحدود الزمانية الفترة الممتدة (1986-2018)، وهي فترة عرفت فيها متغيرات الدراسة تحولات كبيرة.

7-منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن مشكلة البحث المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية استخدمنا المنهج الكمي عن طريق استخدام الى جانب المنهج استخدمنا أدوات الدراسة التي تمثلت في:

- ✓ البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: Excel, Eviews10.
- ✓ الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة مثل: اختبارات الاستقرارية، التكامل المشترك والاختبارات التشخيصية.

8- الدراسات السابقة:

• **دراسة عماد الدين مصبح، محمد المرعي** تحت عنوان: تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية: دراسة تطبيقية، (1980-2015).

عالج الباحثان تأثير تقلبات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي، وذلك باستخدام أكثر من اختبار قياسي: أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة ARDL ، أسلوب الانحدار الذاتي VAR، حيث تمثلت متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي الاجمالي EFF، العرض النقدي، GCFT

والانفتاح الاقتصادي كمتغيرات تابعة وأسعار النفط(اللوغاريتم الطبيعي لتذبذب أسعار النفط و اللوغاريتم الطبيعي لأسعار النفط) متغير مستقل، بينت نتائج اختبار سببية Toda Yamamoto أن التغير في أسعار النفط يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية أقل من 2.5،% ،الإنفاق الحكومي الاجمالي معنوي عند مستوى الدلالة أقل من 5%، فتشير النتيجة أن تغيرات متوسط أسعار النفط تؤثر في هذه المتغيرات عبر السنين وليست خلال السنة.

• **دراسة: Amir Mansour Tehranchian, Mohammad Abdi Seyyedkolaee** تحت عنوان:

THE Impact of oil price Volatility on the Economic Growth in Iran : An Application of a Threshold Regression Model.

عالج الباحثان من خلال نموذج الانحدار الحاد في بيانات السلاسل الزمنية (1980–2014) أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في إيران، وتوصلا إلى أن سعر النفط من أهم محددات النمو الاقتصادي. إلا أن مقدار فعالية سعر النفط على النمو الاقتصادي في انخفاض مع الزمن.

• **دراسة عبد السلام هلال** تحت عنوان: أثر تقلبا أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1999–2015).

ولقد حاول الباحث توضيح العلاقة السببية بين متغيري الدراسة، باستخدام النماذج القياسية "أسلوب التكامل المشترك، سببية غرانجر، وكذا نموذج تصحيح الخطأ"، وقد توصل الى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة سببية في الأجلين الطويل والقصير في اتجاه واحد، في حين يلاحظ انعدام علاقة سببية من النمو الاقتصادي الى النفط حيث لا تتأثر أسعار النفط بمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مهما كانت درجة تقلب هذه المعدلات.

• **دراسة نادية العقون وأسماء ميخاليف** تحت عنوان تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986–2017).

ولقد حاول الباحثان الكشف على انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986–2017)، باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM لاختبار العلاقة الديناميكية بين هذين المتغيرين، وقد تم التوصل إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد المحروقات في تمويل التنمية، وهو ما يجعل معدلات النمو الاقتصادي شديدة التأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط.

• **بنوجعفر عائشة، بياض مصطفى** تحت عنوان أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2016).

قام الباحثان باختبار أثر تقلبات أسعار النفط على النمو ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري، وذلك باستعمال منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية، وذلك من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل والقصير، وقد تم التوصل الى وجود علاقة في المدى الطويل والقصير بين المتغيرين، كما أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية من متغير الناتج المحلي الاجمالي باتجاه أسعار النفط، كما أظهرت النتائج أن سعر النفط له بالغ الأثر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و النمو بصفة خاصة .

9-هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، إذ خصص الفصل الأول للتعريف بالمفاهيم والنظريات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، في حين تناول الفصل الثاني والثالث الجانبي التحليلي والقياسي، وكانت هذه الفصول على النحو التالي:

-**الفصل الأول:** خصص للتعرف عن كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والنفط، إذ يتناول مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته، وتطور أهم نظرياته في الفكر الاقتصادي، بالإضافة الى القاء الضوء على من الأسواق والأسعار النفطية، وأهم العوامل المحدد لأسعار النفط، إضافة الى أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

-**الفصل الثاني:** خصص لتحليل تغيرات أسعار النفط وأهميتها من حيث نسبته في التجارة الخارجية، وكذلك من حيث مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة لتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

-**الفصل الثالث:** يتضمن هذا الفصل دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986-2018.

الفصل الأول:

مفاهيم نظرية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بأسعار النفط

تمهيد:

إن كل مرحلة من تاريخ البشرية تؤسس نظامها المعرفي ونظرياتها بناء على معطيات الواقع المعاش الذي تتداخل فيه معارف الحقبة السابقة مع مستندات اللحظة الأخيرة، ولكل مرحلة تاريخية فهم مختلف ومقاييس ومؤشرات مختلفة للظواهر الاقتصادية، ولا يشذ عن ذلك مفهوم النمو الاقتصادي والذي بدأ يأخذ مدلولا وفهما مختلفا خاصة في وقتنا الحالي.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ تعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات. كما تعد مؤشر من مؤشرات رخائها.

وبما أن النمو يعتبر أحد أهم الأهداف الاقتصادية للدولة، فقد يختلف العامل المحفز لهذا النمو من دولة لأخرى. فالدول المصدر للنفط مثلا تعتبر أن النفط هو العامل المحرك الأساسي لعملية النمو للبلاد، غير أن هذه المادة الحيوية تتأثر أسعارها في الأسواق الدولية ما يجعلها هذه الدول بالضرورة أن تقوم بتعظيم معدلات نموها الاقتصادي من جهة والحفاظ على مستوياته المقبولة من جهة أخرى، إلا أن نموها الاقتصادي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاع النفطي وأصبح النفط هو المتغير الوحيد الذي يغذي بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. لذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الاول: مدخل للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو عبر الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: النفط وأثره على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها. ويعتبر مفهوم النمو مفهوما كميا يعبر عن الزيادة في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، فالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج الأساسية (العمل، رأس المال.....) خلال فترة زمنية معينة تعتبر نموا، طبعا هذه الزيادة تأخذ نصيب الفرد من الناتج.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

إن مفهوم النمو الاقتصادي أصبح اليوم أهم مصطلح اقتصادي يُتناول من قبل الاقتصاديون والسياسيون على حد سواء، ولتوضيح المفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث عناصر حيث سنتناول أولا تعريف النمو الاقتصادي، ثم سمات النمو الاقتصادي وأهميته، وثالثا علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

أولا–تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، هذا الأخير يمثل الدخل النقدي المتحصل عليه مقسوم على المستوى العام للأسعار، بمعنى زيادة كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد من إنفاق دخله.

إذن النمو يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي وارتفاع معدل الدخل الفردي[1]. وهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي والتي نأخذ منها:[2]

[1] لمزاودة رياض، **دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس (سطيف 1)، سطيف، 2017– 2018، ص 2.

[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989– 2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014 –2015، ص 9.

• يرى **ريمون بار** أن النمو الاقتصادي: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان" أما **فرنسوا بيرو** فيرى النمو بأنه "عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما".

• يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

• يشتمل النمو الاقتصادي "ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات".

• يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان "[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه "**حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي**".

الدخل الحقيقي= الدخل النقدي/ المستوى العام للأسعار

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي الى:

- ✓ **النمو الاقتصادي الموسع:** ويمثل هذا النمو في كون نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنا.
- ✓ **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل في نمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان، مما يؤدي الى ارتفاع نمو الدخل الفردي. وعليه فإنه عند الانتقال من النمو الاقتصادي الموسع إلى النمو الاقتصادي المكثف، فأنه سيتحول المجتمع بالكامل، ويتحسن مستوى المعيشة وتكون هناك نقطة انقلاب، أين أن المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[2]

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] بن البارا محمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970 . 2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 60.

ثانيا- سمات النمو الاقتصادي وأهميته:

أوضح **سيمون كوزنتس** ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وسنذكر هذه الخصائص كما يلي:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
- المعدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؛
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي؛
- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي، والإيديولوجي؛
- الامتداد الاقتصادي للدولي؛
- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.

أما عن أهمية النمو الاقتصادي فتظهر في:

- زيادة الأجور الحقيقية، أي زيادة في دخل الفرد الحقيقي مما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لدى الأفراد والقضاء على الفقر؛
- القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج؛
- زيادة عائدات الدولة وبالتالي يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو الاقتصادي يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى أن تدفيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو، وذلك بناءا على إحصائيات ومعطيات ميدانية.[1]

ثالثا-علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لأن النمو الاقتصادي يعد ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، وإن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة الاقتصادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها:

[1] نادية مسعودي، **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة (1970. 2009) باستعمال معطيات PANEL**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 52-. 53.

• يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة. أما التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما.

• يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة، فالتنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج. أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

• التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.

• التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه المتغيرات.

• لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن احداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

• يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

• يمكن ألا تتحقق التنمية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفرد الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية المرتبطة به.[1]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي. ومع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية، وأهم هذه العوامل ما يلي:[2]

1- كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2014-2015)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13- 15.

[2] بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي/ على عدد السكان.

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار. فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عواما أهمها:[1]

- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمل.
- كمية ونوعية التجهيزات الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.
- درجة التنظيم، الإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2- مدى توافر الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية، والتي لا دخل للإنسان في صنعها بل عي هبة من الخالق سبحانه و تعالى، وهي تتكون من الأرض و ما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي، الموارد الطبيعية مثل: البترول، المعادن، الغابات والأسماك وغيرها، فكلما زاد استقلال هذه الموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح. [2]

3- رأس المال: وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون

[1] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص 8.

[2] بن البار محمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 61.

من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لابد أن تتم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدمتها الإنتاجية.

ومنه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، من معدات ومواد نصف مصنعة ومواد مخزونة من أجل الإنتاج.

إن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الانتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

4-التقدم التقني: ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة اختراعات واكتشافات علمية، التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي التي يمكن استخدامها في الانتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتماثل مع مستوى الاسعار والقدرة الشرائية في المجتمع، حيث يوجد بغض الاختراعات والتي لم يتمكن أصحابها من استخدامها اقتصاديا نظرا لعدة أسباب، مثل ارتفاع تكاليف استخدامها أو لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع، وهذه الاختراعات لا تدخل في المفهوم الاقتصادي للتقدم التقني.

ويسمح التقدم التقني ب:

أ- انتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الانتاج.

ب-انتاج نفس كمية المنتوج بكميات أقل من عناصر الانتاج.

إن التقدم التقني يمكن أن يحصل بإحدى الطريقتين التاليتين:

إما بتنمية المهارات العلمية الوطنية والاستثمار في البحوث والتجارب العلمية، أو استراد التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدما الى الأقل تقدما، من خلال التبادل التجاري أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي كلتا الحالتين فإن التقدم التقني يتطلب التضحية في الحاضر من أجل مستقبل أفضل، لأنه يحتاج الى تخصيص موارد اقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحوث العلمية، أو استراد التكنولوجيا المتطورة وهذا ما يترتب عليه تخصيص موارد للاستهلاك الحالي، من أجل الحصول على ما هو أفضل مستقبلا.[1]

5- التخصص والإنتاج الواسع: يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الأمم. فقد أوضح أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسيم

[1] عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية (1970-2008)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2010-2011، ص ص 62 - 63.

العمل وأكد " **سميث**" بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا، فإن تقسيم العمل يكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية. ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص.

كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف. يتضح إذن بأنه لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي مجرد زيادة في كمية الإنتاج وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية.

6-عوامل بيئية: يتطلب النمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: طرائق قياس النمو الاقتصادي.

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة". وهناك مؤشرات أخرى، من أهمها:

1- الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح " **ميد** " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي الى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع: وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

3-متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثيرين من الاقتصاديين ، غير أن قياسه و إحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة

[1] بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص61-62.

على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل يفيد من نواحي الانتاج، وفي هذا الشأن اعتقد " **شارلز كالدر بارج**" Charles Kindleberger " أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه الى الإنتاجية وليس مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للنمو هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث: [1]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد الفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4- معادلة سنجر " Singer": حيث في سنة 1952 وضع "سنجر" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد ، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي ، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) ، في حين تمثل (R) معدل نمو السكان، حيث قام "**سنجر** " بافتراض أن $S=6\%$ من الدخل الوطني، و $P=0,2\%$ و $R=1,25\%$فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو($D=-0,5$)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " **سنجر** " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر من مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول إذخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2 %، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.[2]

المبحث الثاني: نظريات النمو عبر النمو الاقتصادي

لقد ظهرت نظريات عديدة في مجال النمو الاقتصادي، فالكتابات بخصوص النمو قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى النظريات التي ركزت على عملية النمو ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك، إلى نظريات النمو النيوكلاسيكية، الكينية والحديثة.

---

[1] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012- 2013، ص 22.

[2] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص23.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تتضمن نظرية النمو الكلاسيكية آراء كل من الاقتصاديين الكلاسيك آدم سميث، دافيد ريكاردو بالإضافة الى **توماس مالتوس** وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل Full Employment للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ونتعرض في هذا المطلب إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة والمشتركة لهذه المدرسة الفكرية.

أولا – عند آدم سميث[1] :

حسب " آدم سميث " يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر الأمم ، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا ، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عنها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع المستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسيع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد المنخفضة أو الثابتة.[2]

الشكل رقم (1–1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي:

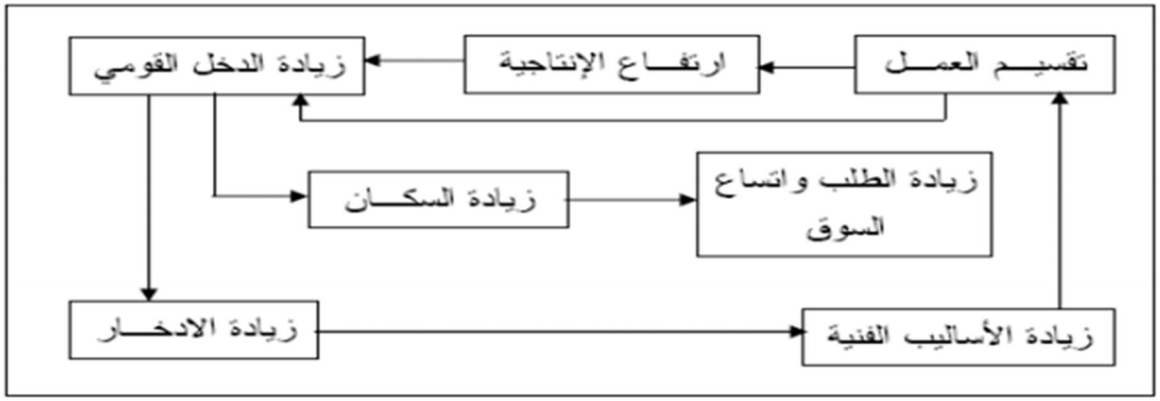

المصدر: ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، ص 17.

[1] **آدم سميث** (5 يونيو 17. 1723 يوليو 1790) فيلسوف وباحث اقتصادي أسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري العلم الاقتصادي المعاصر ويبقى كتابه الشهير ثروة الأمم واحدا من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة.

[2] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2- عند دافيد ريكاردو Ricardo:

يرى ريكاردو أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنه يرى بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك متأثرا بالفترة التي عاشتها انجلترا آنذاك، والتي تضمنت قلة وضعف استخدام منجزات التقدم التكنولوجي في الزراعة واستخدامها بشكل أكبر في الصناعة، ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات:[1]

الرأسماليون العمال الاقطاعيون

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي حسب ريكاردو في عمليتين:

1- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2-إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

أما العمال فأنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد.... وكل ما يحتاجون إليه للقيام بالعملية الإنتاجية.

أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

وبتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام: أرباح الرأسماليين، أجور العمال، وريوع الاقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فأن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، ولهذا ركز على زيادة الأرباح، إذ كلما زادت هذه الأخيرة فإن تكوين رأس المال يزداد، ويزداد بذلك الاستثمار. أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جدا في المجال

[1] إيمان سعودي، **أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة 1998 الى 2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012-2013، ص 5.

الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل، وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل. أما الدولة فإن ريكاردو يرى بأهمية عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود النمو الاقتصادي، لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم، وبالتالي تضيع فرصة النمو[1].

3-توماس روبرت مالتوس*:

يعرف **"مالتوس"** بنظريته حول السكان وهو القائل بأن السكان يزدادون بمتوالية هندسية، والإنتاج بمتوالية حسابية.

وبتالي لا غرابة أن نجده يعتمد في تحليله على مبدأ الندرة. إذ يوجد فارق حاجات البشر والقدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. فالحاجات غير محدودة والقدرات غير محدودة، ولا شيء يقلل من هذا الفرق غير النمو الاقتصادي.

يرى **مالتس** أن النمو لا يخضع للعوامل الاقتصادية فقط، إنما هنالك عوامل متداخلة من سياسة وأخلاق واقتصاد وتفاعل هذه العوامل يؤدي إلى إحداث النمو بل يرى بأن النواحي الأخلاقية تلعب دورا مهما جدا في ذلك. فتمسك المسؤولين والمواطنين على سواء بتعاليم الدين تدفعهم إلى العمل والجد.

يرى **مالتس** أن تدخل الدولة غير مجد، بل يجب ترك الحرية للأفراد وأعطاهم حق التملك الفردي، وإذا كانت زيادة السكان تلعب حسب **مالتس** دورا سلبيا في عملية النمو الاقتصادي فإنه يفرق بين السكان، فإذا كانت هذه الزيادة من شأنها أن تحدث الطلب الفعال فإن حتما سوف يؤدي إلى تحفيز الإنتاج، وبالتالي إلى النمو الاقتصادي، وهذا يرى بأن الزيادة السكانية يجب أن تخص الأغنياء أكثر من الفقراء لأن هؤلاء لا يملكون الإمكانيات المادية التي تسمح لهم بتحفيز الإنتاج عن طريق زيادة الطلب.

إن العمل على تخفيض الإنتاج ستأدي بالمنتجين إلى تحقيق أرباح كبيرة وبتالي زيادة الاستثمار، وهذا يؤدي الى النمو الاقتصادي، أي أن النمو الاقتصادي يبنى على عاتق الرأسماليين ونلاحظ هنا أن **مالتس** لا يختلف في أفكاره عن الكلاسيك من حيث حرية السوق، أو بمعنى آخر، من حيث الاعتماد على الأفراد دون تدخل الدولة في بناء النشاط الاقتصادي، إلا بما يساعد هؤلاء لبناء طريق نحو النمو[2].

---

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية)**، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 64.

[2]. إسماعيل شعباني، نفس المرجع السابق، ص ص 64-66.

*_ روبرت مالتوس (1766. 1834) باحث سكاني واقتصادي سياسي انجليزي من مؤلفاته définition en économie politique سنة 1827. في العصر الحديث يتم مناداته توماس رغم أنه في حياته استخدم اسمه الأوسط، روبرت.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي.

عرف " **كينز**" بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيك ومعارضته لقانون **ساي**، حيث أشار الى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل والاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض وإنما تنحصر في جانب الطلب الفعال.

إذ اعتبر **كينز** الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل (فكلما زاد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي)، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار وأكد أن دالة الانتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار والمعطاة بالصيغة التالية:

التغير في الدخل= المضاعف × الزيادة في الاستثمار

وبالتالي فإن الدخل والتشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار.

فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفوعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الاجمالي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان و التقدم التكنولوجي، ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي بل ترك مواضيع النمو و التنمية لمن يعرفون بالنيوكينزيين كأمثال هارود دومار واهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

إذ يكمن التحدي الأكبر حسبه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة، فيتجلى الحل حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدولة قصد تخفيض معدلات الفائدة سعيا منها لتشجيع الاستثمار وبالتالي تحسين مستوى الدخل وحجم العمالة، حيث أكد كينز أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الاجل الطويل الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية.

كما تجدر الاشارة الى عدم التفات النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل انحصر اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.[1]

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها: **ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك،** قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن النمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار[2].

1- **نموذج ميد:** قام الدكتور **جوهان ميد** وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة كمبردج بمحاولته لتوضيح مدى امكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج **ميد** عام **1961** في كتابه الصادر بعنوان " **النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي** ".

افتراضات النموذج: تتمثل الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج فيما يلي:[3]

- أن الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- ثبات العوائد.
- كل من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم انتاجها محليا.
- افتراض ثبات اسعار السلع الاستهلاكية.

[1] زكارى محمد، **دراسة علاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص 50.

[2] . مليك محمودي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990. 2014)**، جامعة محمد بوضياف . المسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، 2016، ص262.

[3] بن بار امحمد، **دراسة العلاقات بين الواردات والنمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

• أن هناك استخدام كامل للأرض والعمل.

• نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.[1]

2- نموذج روبرت سولو: قام سولو بنشر بحثه " مساهمات في نظرية النمو " سنة 1956، أين حاول صياغة نموذج للنمو على المدى الطويل، وأرجع التوازن في النمو على المدى الطويل الي تغيير التوليفة الفنية من حصص عناصر الانتاج أي بين العمل ورأس المال.

- فرضيات النموذج:

• الاقتصاد مغلق (الانتاج يساوي الدخل والاستثمار يساوي الادخار)، كما أن التوازن على سوق السلع والخدمات مؤكد ويعطى بالعلاقة التالية:

$$Y(t) = C(t) + I(t)$$

حيث Y تمثل الانتاج الحقيقي، C تمثل الاستهلاك وI تمثل الاستثمار.

• للأعوان الاقتصاديين معدل ادخار ثابت هو: $s = \frac{Y(t)-C(t)}{Y(t)}$

حيث $0 < s < 1$ ومنه: معدل الادخار عامل خارجي وتعطى معادلة الاستهلاك بالعلاقة التالية:

$$C(t) = (1 - s) \cdot Y(t)$$

• الاستثمار يمثل جزء ثابت من الانتاج، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$I = s \cdot Y(t)$$

• دالة الانتاج تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y(t) = F[K(t), A(t) \cdot L(t)]$$

حيث K يمثل رأس المال،A يمثل التقدم التقني وL يمثل العمل، وتحقق دالة الانتاج الفرضيات الآتية:

• إمكانية الإحلال بين عناصر الانتاج.

• الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج موجبة ما يعني: $\frac{\delta F}{\delta K} > 0$ و $\frac{\delta F}{\delta L} > 0$

ومتناقصة أي: $\frac{\delta^2}{\delta K^2} 0<$ و $\frac{\delta^2 F}{\delta L^2} 0<$

• تناقص الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج وفق شروط Inada من $+\infty$ الى 0 أي:

$$\lim_{K\to\infty}\left(\frac{\delta F}{\delta K}\right) = \lim_{L\to\infty}\left(+\frac{\delta F}{\delta L}\right) \quad \text{و} \quad \lim_{K\to\infty}\left(\frac{\delta F}{\delta K}\right) = \lim_{L\to\infty}\left(\frac{\delta F}{\delta L}\right) = +\infty$$

• دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى وبالتالي تكون المرد وديات السلمية لعناصر الانتاج ثابتة:

$$F(v.K, A.L) = v.F(K, A.L)$$

حيث v معامل موجب.

[1] نفس المرجع السابق، ص 86.

• حجم العمل والتقدم التقني يتزايدان على التوالي بمعدلين خارجيين n و a أي:

$$A(t) = a(0).e^{a.t} \quad \text{و} \quad L(t) = L(t).e^{nt}$$

حيث أن N (0) و A (0) يمثلان على التوالي القيمتين الأوليتين لمستوى التشغيل ومؤشر فعالية العمل.[1]

المطلب الرابع: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

ترى النظريات الحديثة في النمو، أن هناك عوامل كثيرة غير تلك التي سردها غيرها من النظريات يمكن أن ينشأ عنها آثار أو مظاهر خارجية ايجابية وبالتالي تكون مصدرا للنمو، فهي تنتقل من رؤية فقيرة للنمو واحدي المصدر، حيث يحتل مخزون رأس المال مكانة هامة إلى رؤية تعدد مصادر النمو[2]، منها: نموذج بول رومر لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة و التقدم التقني، أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية و احصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء ، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.

أولا- نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد (نموذج" AK "): يعتبر نموذج AK أول نماذج النمو الداخلي، وهو ينطلق من نموذج Solow للنمو، تكن الخاصية الرئيسة لهذا النموذج والتي تميزه عن النموذج النيوكلاسيكي هي فرضية غياب غلة الحجم المتناقصة لراس المال التي يعتبرها ثابتة دائما، وذلك من اجل الحفاظ على النمو في المدى الطويل.

أهم ما يميز هذا النموذج هو انعدام صفة تناقص غلة الحجم، وذلك من اجل الحفاظ على النمو في المدى الطويل وتعطى المعادلة الاساسية له: $Y = AK$

[1] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

[2] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 51.

حيث: Y يمثل الناتج، وA معامل ثابت وموجب يعبر على المستوى التكنولوجي، وK يمثل رأس المال.

إن الانتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب Y=AK ومنه فإن الانتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لA ومنه يكون لدينا: $A = \frac{f(Kt)}{K}$.

ثانيا–نموذج النمو الداخلي ذو القطاعين (نموذج لوكاس "Lucas"): ينطلق هذا النموذج من فرضية أن تكون دوال الانتاج بالشكل التالي:

$$Y = C + K + \delta K = A(vK)^{a} . (uH)^{1-a}$$

$$H + \delta H = B.(1-u).H$$

وبوضح $W = {}^{K}/_{H}$ و$X = {}^{C}/_{K}$ وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل نمو g_c للاستهلاك C ومعدل نمو g_u لU .[1]

المبحث الثالث: النفط وأثره على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط.

قد يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فكان النفط عبارة عن المصدر الأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية للإنسان بعد اكتشاف الكهرباء، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدر استخراج لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم.[2]

المطلب الأول: الأسواق والأسعار النفطية:

إن الاحتكار الذي عاشته الدول المصدرة من طرف الشركات النفطية الكبرى طوال القرن الماضي هذا ما أدى إلى السوق والمنضمات الفاعلة فيها لتحمي هذه الثورة.

أولا– الأسواق النفطية:

هي السوق التي يتم فبها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسة وتضارب المصالح ببن المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.

[1] بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (1970–2009)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 89–90.

[2] محمد خيتاوى، **الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر، 2010، ص 34.

1- مفهوم السوق: يمكن تعريف السوق بشكل عام بأنه التقاء العرض والطلب للسلع والخدمات أو رؤوس الأموال في قطاع محدد ومعين، كما يمكن أن يعرف بأنه عبارة عن علامات مكتشفة من طرف المستهلك تعبر عن نوع المنتوج.[1]

وقد يعرف السوق بأنه: المكان أو التنظيم الذي يمكن للبائعين والمشترين لسلعة معينة الاتصال ببعضهم البعض. [2]

2- مفهوم الأسواق النفطية: هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة ألا وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى عوامل أخرى المتمثلة في العوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[3]

حيث تتميز السوق النفطية بثلاث خصائص وهي:

• سوق احتكار القلة: يحتكر سوق النفطية عدد قليل من الشركات " منافسة الدالة " وهو نوع من الاحتكار الجزئي حيث تعمل هذه الشركات على التركيز على أقل من المشروعات الضخمة.[4]

• الاتجاه نحو التكامل الرأسي: إن المنتجون القلة يتحكمون في إنتاج النفط ونقله وتكريره، وتسويقه فان هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط إلى غاية ظهوره على شكل مشتقات.

• الاتجاه نحو التكتل: إن حركة الشركات في السوق النفطية تدل على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول النفط إلى الأسواق. [5]

3- أنواع السوق النفطي: تمت الإشارة إلى أهم الأسواق ألا وهي الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

أ-الأسواق الفورية: أي البيع الفوري للنفط الخام وهو محمل في الناقلات-كل كمية في الناقلة أو جزء منها- من الفائض من حاجيات المشترين المباشرين كشركات النفط الكبرى كما تلجأ هذه الأخيرة عندما تعاني عجزا من النفط الخام.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 35.

[2] فوكراش زوبييدة، **محاضرات مقياس دراسة السوق الرياضية، تخصص تسيير الموارد البشرية**، جامعة الشلف، 2019، ص 3.

[3] شريفة بوالشعور، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة ال البيت، 2012، ص 29.

[4] نفس المرجع السابق، ص 30.

[5] نفس المرجع السابق، ص 31.

وتهدف هذه السوق إلى إعادة توزيع الإعدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط. حيث أصبحت هذه السوق سوقا حقيقية.

ب-الأسواق الآجلة: كان يلجأ المتعاملون في السوق النفطية إلى التعاقد الآجل الذي يكفل لهم الأعداد أو الشراء في تاريخ معين حسب ما تم الاتفاق عليه في المستقبل بسعر ثابت يعكس التوقعات الحالية للاتجاهات المستقبلية للأسعار.[1]

4- العناصر الفاعلة في السوق النفطية: يمكن تقسيم الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية إلى قسمين: الدول المنتجة سواء العضو في منظمة الأوبك أو غير المنظمة، أم القسم الثاني الدول المستهلكة وهي الأخرى منقسمة إلى دول مستهلكة عضوة في منظمة الطاقة الدولية (Energy International Agency)، والشركات العالمية الكبرى.

أ-الدول المنتجة للنفط:

•منظمة الأوبك: تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في مؤتمر في بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمس دول، هي: السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا، وقد انضم إلى المنظمة تباعا دول عدة، وكانت أنغولا آخر الدول المنظمة في عضوية المنظمة في بداية عام 2007، حتى وصلت عضوية المنظمة إلى ثلاثة عشرا عضوا.[2]

تهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، وكذا تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية بغية إزالة التذبذبات غير الضرورية. وذلك بهدف تحسين مداخيل الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها. [3]

• الدول المنتجة خارج الأوبك IPEC: تتميز هذه الدولة بكونها مستهلكة ومستوردة للنفط، وهذا بالرغم من أن انتاجها يعادل 60% من الانتاج العالمي، يقدر احتياطها بأقل من 20 % من الاحتياط النفطي العالمي، وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، ومعظم هذه الدول صناعية متقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا ودول بحر لشمال)، أما الدول النامية (الصين، المكسيك، كازخستان، وسلطنة

[1] أحمد محمد أحمد المنصوري، **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ص ص، 112-113.

[2] ماجد بن عبد الله منيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بحوث اقتصادية عربية**، العدد 41، شتاء 2008، ص ص 80-81.

[3] شريفة بوالشعور، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

عمان)، وانتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها ولك للتأثير على سياسة أوبك بتخفيض الانتاج. ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.[1]

من ناحية الدول المستهلكة.

• **وكالة الطاقة الدولية IEA:**

وكالة الطاقة الدولية* منظمة عالمية تأسست عام 1975، تهدف هذه الأخيرة على وضع خطة مشتركة لمواجهة الظروف الطارئة وكذا الإمدادات النفطية، وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط، وكذا إحلال المصادر البديلة محل النفط في التدفئة والقطاعات الأخرى وتوليد الكهرباء.

والهدف الرئيسي للوكالة هي تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير وبالتالي تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض النفطي. [2]

• **الشركات النفطية العالمية الكبرى:** سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة النفط العالمي، اصطلح عليه الشقيقات السبع والتي تعود أغلبية ملكيتها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، ولقد سيطرت على حوالي 80% من الانتاج النفطي العالمي، وتملك 70% من صناعة التكرير العالمية، وتتواجد في الولايات المتحدة الأمريكية ادارة خمسة من الشركات وهي شركة "اكسون"، "غولف"، "موبيل أويل"، واخر شركة أمريكية هي "تشيفرون" بالإضافة الى الشركتين الهولندية "شل" والبريطانية "بريتيش بيتروليوم".

ثانيا- أسعار النفط الخام:

1-مفهوم السعر: يعرف السعر بشكل عام: (هو نسبة المبادلة بين سلعتين) والسعر عادة يقوم بالوحدة النقدية مثلا الدينار أو الدولار.[3]

والسعر كما عرفه محمد الصحن هو النقود أو أشياء أخرى بما فيها البضائع أو الخدمات التي يتم تبادلها مقابل ملكية أو استخدام سلعة أو خدمة معينة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 19.

[2] قويدري قويشح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008، ص ص 60-61.

[3] شريفة بوالشعور، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

أو بعبارة أخرى/ السعر عبارة عن القيمة النقدية للسلعة أو الخدمة كما تتحدد في السوق، أي أن السعر يمثل القيمة النقدية التي يكون المستهلك على استعداد لتحملها مقابل المنفعة التي يحصل عليها.[1]

2-مفهوم السعر النفطي: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، حيث أن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات باستمرار.[2]

المطلب الثاني: العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط.

يتحدد في الغالب سعر أي سلعة نتيجة تفاعل بين قوى العرض والطلب للسلعة. حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، يسمى اقتصاديا حالة التوازن، أو السعر التوازني.[3]

أولا- العرض النفطي:

يتكون منحنى عرض أي منتج من ترتيب لجميع الموارد الممكنة من أدناها نفقة إلى أعلاها نفقة، ويمثل سعر العرض التنافسي في نفقة الإنتاج مساوية بالكاد للسعر الذي يظهر بالسوق، ويتضمن العرض التنافسي هذه النقطة وما هو أرخص منها. أما ما هو أعلى سعرا من هذه النقطة فيعتبر غير اقتصادي ولا يستحق الاستخدام، هذا بالنسبة للنظرية الاقتصادية وفي ظل افتراض المنافسة الكاملة.[4]

ويعتمد العرض من النفط الخام على عوامل عدة أهمها حجم الاحتياطي المؤكد وسعر النفط وعلاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة، وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الاستثمار لإنتاج النفط وبدائله. أما العرض من المنتجات النفطية فيعتمد على ظروف الاستثمار في مرافق التكرير التي تعتمد بدورها على أسعار واستخدامات تلك المنتجات والقوانين والمواصفات البيئية.[5]

---

[1] رشدي وادي، **السعر هدف أم أداة**، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية غزة، جولية 2006، ص 4.

[2] عدناني خولة واخرون، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وقطر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019، ص251.

[3] سمية موري، **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية**-، بحوث اقتصادية عربية العدد 71/ صيف 2015، ص 148.

[4] منال بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2019، ص 41.

[5] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرين، **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، (2011)، ص189.

ثانيا- الطلب النفطي:

يعرف الطلب على النفط بأنه طلب "مشتق" من اللب على السلع والخدمات. يعتمد الطلب على النفط على معدلات النمو السكاني والاقتصادي وعلى أسعار النفط وأسعار مصادر الطاقة البديلة اضافة لتأثير سياسات ترشيد الاستهلاك في القطاعات المستهلكة للنفط سواء قطاع النقل أو القطاع الصناعي أو قطاع توليد الكهرباء. وقد تطور الطلب على النفط وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي. [1]

حيث ارتفع الطلب العالمي عام 2018 بنسبة 3.7%، متأثرا بتعافي النمو الاقتصادي العالمي. ووفقا للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب على النفط في مجموعة الدول الصناعية خلال 2018 الى 47.9 مليون برميل/يوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى مقارنة بمستويات 2017 ليصل الى 50.9 مليون برميل/يوم. [2]

الجدول رقم (1-1): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2014-2018).

	2014	2015	2016	2017	2018
الدول الصناعية مليون ب/ ي	45.7	46.4	46.9	47.4	47.9
دول العالم الأخرى مليون ب/ ي	45.7	47.3	48.5	49.9	50.9
اجمالي العالم مليون ب/ ي	91.4	93.7	95.4	97.3	98.8

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرين، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، (2018)، ص92.

ثالثا- المضاربة:

إن استقرار الأسواق المالية يؤثر على أسواق المنتجات بشكل عام وعلى أسواق النفط بشكل الخاص، حيث تتأثر أسعار النفط بالارتفاع أو بالانخفاض من خلال عمليات الاستثمار في الصناديق المالية والمضاربة في السوق الآجلة للنفط. وترجع قرارات المضاربة أو الاستثمار في أسواق النفط لوجهات نظر المتعاملين في أسواق النفط من جهة ولفرص الاستثمار في القنوات المالية من جهة أخرى. إذ أن الاضطرابات في أسواق

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرين، تطور **السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات** مرجع سبق ذكره، ص.188.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرين، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، (2018)، ص ص 91-92.

الأسهم، انخفاض قيمة الدولار وازدياد الطلب على المواد الخام، سببا يدفع بالكثير من المستثمرين في السوق الآجلة إلى شراء عقود المواد الخام. [1]

وقد قام " **هالبروك واركينغ** " عام 1960 بوضع مؤشر لقياس شدة المضاربة بالاعتماد على مجموع المراكز المفتوحة من قبل التجار المتحوطين المضاربين. حيث تم اقتراح المؤشر T من قبل **هالبروك** لقياس مدى ملاءمة نشاط المضاربة لتحقيق التوازن بين المواقف التحوطية الطويلة والقصيرة الاجل، يتم حسابه كنسبة من مراكز المضاربة إلى إجمالي مراكز التحوط حسب العلاقة الآتية:

$$T = 1 + \frac{SS}{HS + HL} if\ HS > HL$$

$$\mathrm{T} = 1 + \frac{SL}{HS + HL} if\ \ HL > HS$$

وتمثل SS مواقف المضاربين القصيرة الأجل وSL مواقف المضاربين طويلة الأجل، وHS مواقف المتحوطين قصيرة الأجل، و*HL* مواقف المتحوطين طويلة الأجل. يعتمد حساب مؤشر T الخاص بالعمل اعتمادا حاسما فيما يتعلق بتصنيف مشغلي السوق بين المتحوطين والمضاربون.[2]

الشكل رقم (1-2): مؤشر المضاربة T workin

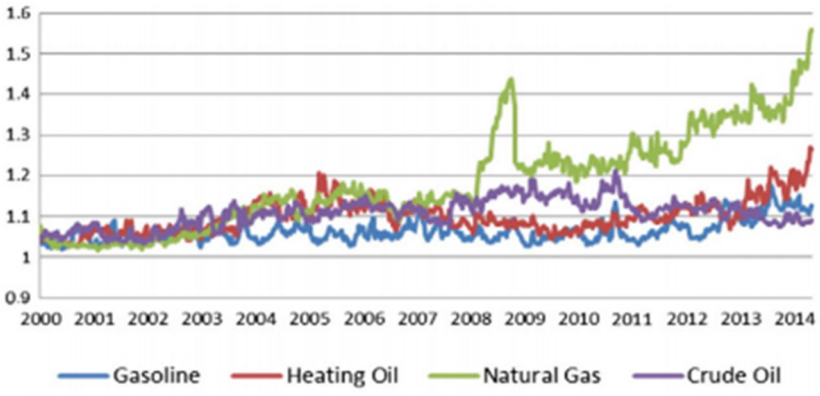

Source: Matteo Manera, Marcella Nicoli, Ilaria Vignati, «Modelling Futures Price Volatility in Energy Markets: Is there a role for Financial Speculation?», Energy Economics, (2014), P. 3.

[1] سماح أنور موسى العجلوني، تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد، 2016، ص16.

[2] Matteo Manera, Marcella Nicoli, Ilaria Vignati, «Modelling Futures Price Volatility in Energy Markets: Is there a role for Financial Speculation?», Energy Economics, (2014), P. 3.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

يعتبر النفط أحد العوامل الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، إذ ترتبط أهميته بعوائده الكبيرة وما ينتج عنه من طاقة واستعمالاته المتنوعة. ويختلف تأثيره بالنسبة للدول المصدرة له، حيث تساهم أسعار النفط في رفع أو خفض معدلات النمو في هذه الدول، وهناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في المدى القصير والطويل، فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له آثار إيجابية على الناتج، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل[1].

أولا- أثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

تؤثر أسعار النفط بشكل عام على توازن التجارة الخارجية لمختلف الدول بحيث تتأثر موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط ايجابا وذلك بانخفاض العجز أو زيادة الفائض عند ارتفاع أسعاره.[2] حيث يمثل الشكل التالي أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له

الشكل رقم (1-3): أثر ارتفاع أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة له

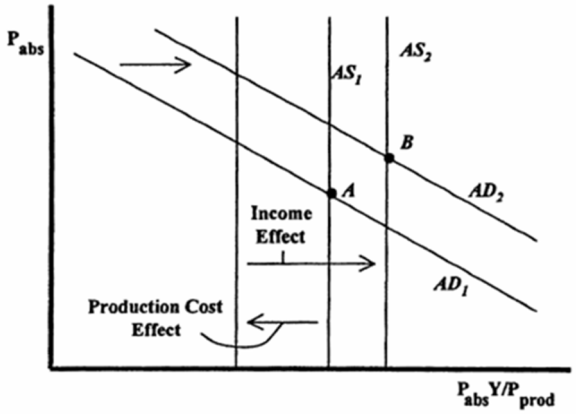

Sourse: Elwood, S. Kirk. "Oil-price shocks: beyond standard aggregate demand/aggregate supply analysis." **The Journal of Economic Education** 32.4 (2001), p. 384.

يبين الشكل رقم (1-3): أثر ارتفاع أسعار النفط داخل البلدان الغنية، ويظهر هذا من خلال الأثر الايجابي للدخل على الناتج حيث يؤدي إلى تعديل منحنى العرض الكلي AS نحو اليمين وهذا ما يسمى بأثر الدخل، كما يؤدي أيضا إلى زيادة في المستوى العام للأسعار P .فارتفاع أسعار النفط يسمح بالنقل الفوري للثروة من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة مما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج داخل هذه الدول. ومع ذلك، يعتمد

[1] منال بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] دانية شوقي، **صدمات أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ال البيت،2016، ص 22.

هذا الأثر على ما ستقوم به الدول المنتجة بهذا الدخل الإضافي، فإذا تم استخدامه لشراء السلع والخدمات المنتجة فإن ارتفاع أسعار النفط سيولد مستوى أعلى من النشاط في الاقتصاد وبالتالي زيادة الثروة الوطنية الكلية وزيادة الطلب .[1]

ويعتبر ارتفاع أسعار النفط ذو أثر إيجابي على اقتصاد الدول المنتجة، من خلال ارتفاع المداخيل المتأتية من العملية التصديرية، إلا أن جزء من هذه الأرباح تذهب الحقا لتعويض الخسائر المترتبة عن نقص الطلب من الشركاء التجاريين نتيجة من الركود الاقتصادي التي ستعاني منه لاحقا الدول المستوردة وبالتالي استيراد كميات أقل.

ثانيا– أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

سيكون التأثير سلبيا عموما وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردةّ ولكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول وبوجه عام، انخفاض أسعار النفط سيخفض من مداخيل الدول المصدرة له مما سينعكس سلبا على ميزانياتها وحساباتها الجارية، وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا، ونيجريا). وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي.[2]

خلاصة الفصل الأول:

تترجم عملية النمو بواسطة حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، ويتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، والتكنولوجيا بإضافة إلى عوامل أخرى. ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، أولها النظرية الكلاسيكية والكينزية، حيث اتجه الكلاسيك إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي.

ثم بعد ذلك ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي ركزت على المشاكل قصيرة الأجل، حيث أكدت هذه النظرية على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال، بعدها ظهرت نظرية جديدة تعرف بنظرية الحديثة للنمو والتي فسرت النمو الاقتصادي الداخلي حيث أعطت نظرة جديدة للنمو الاقتصادي.

كان النفط ولا يزال المورد الحيوي الاستراتيجي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وبالرغم من المحاولات الجادة لإيجاد البدائل المماثلة له، إلا أنه بقي محافظا على مكانته الحيوية في الاقتصادات العالمية، كما بقيت اسعاره واسواقه دائمة النشاط والتطور والتغير سواء بالارتفاع تارة وبالانخفاض تارة اخرى.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 75.

[2] خالد بن راشد اخلاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة: دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2015)، ص9.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لوضعية النفط وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

تمهيد:

يعتبر النفط مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها، خاصة الدول التي يعتمد دخلها على عائدات النفط. والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصادها.

والجزائر تعتبر من البلدان الأقل تنويعا في صادرتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي نعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وذلك بنسبة كبيرة. وهذا يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط، فأي تذبذب سيؤثر على كل من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية.

وسنقوم في هذا الفصل بدراسة هذه المراحل من خلال المبحثين:

المبحث الأول: النفط والاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1986-2018

المبحث الأول: النفط والاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري شبه كليا على القطاع النفطي. حيث أن 40% من قطاع النفط يساهم من الناتج الوطني المحلي، أكثر من 60% للميزانية العامة للدولة و97% من عائدات النفط، كما يساهم قطاع النفط في تلبية الاحتياجات الوطنية.[1]

المطلب الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

بالجزائر قاعدة اقتصادية متطورة، تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد. وفي مقدمتها النفط الذي يعتبر من أهم مواردها لذلك نجد أنه يتمتع بمكانة عالية في الاقتصاد الوطني.

أولا- الجزائر دولة نفطية:

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من النفط الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع النفطي؛
- يعتمد من أجل استغل النفط (في جميع مراحله) بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج النفط وتصديره لا يعطي صفة الدولة النفطية، لأن هناك دول منتجة ومصدرة للنفط ولا تعتبر دول نفطية، مثل: النرويج، هولندا وروسيا لأن اقتصاداتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال. لذلك تعتبر الجزائر بهذه الصفات إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية لاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.[2]

ثانيا- أهمية قطاع النفط في الجزائر:

أهم مصادر الطاقة الجزائرية هو النفط حيث أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث الانتاج في إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم، كانت أو اكتشافات الجزائر النفطية عام 1956 وتتمركز مكامنه في منطقتين رئيسيتين في الصحراء:[3]

---

[1] زحافي عدة واخرون، **أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص116.

[2] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 26.

[3] Le potentiel en hydrocarbures de l'Algérie, Contribution de Sonatrach, P23.

- الأولى: حوض حاسي مسعود على بعد 800 كلم من الساحل، باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، وقاسي الطويل.
- الثانية: حوض عين أميناس على بعد 1600كلم عن الساحل، باحتياطي قدره 300 مليون طن.

وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2مليار طن عام 1992، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الجديدة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، خاصة الأمريكية والكندية والأوروبية، وعددها نحو30 شركة، حيث تم اكتشاف نحو 30حقلا جديدا، من بينها 7 حقول دخلت الإنتاج عام 1995، وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري إلى المستوى الذي كان عليه قبل السبعينات، غير أن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حدد في حوض غدامس جنوب شرق حاسي مسعود. تؤكد الدراسات أن الاحتياطات المؤكدة تقدر بنحو 12 مليار طن من النفط و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، ويدعم دورها في سوق المحروقات العالمية، وقد بلغ إنتاج الجزائر من النفط عام 2000 حوالي 900ألف برميل يوميا، كما يقدر سنة 2018 ب 970 ألف برميل يوميا.

ثالثا- الإمكانيات النفطية الجزائرية:

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط الدولية. ولذلك، فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطات لكل من البترول والغاز، وشبكة النقل التي تؤمن وصول المنتوجات إلى الزبائن، وميزة الموقع الجغرافي ونوعية البترول وغيرها، وهي كلها عوامل تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في سوق دولية تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين عدة منتجين وعدة مستهلكين.

1-الاحتياطات من المحروقات:

لابد عند التكلم عن الاحتياطات النفطية يجب التعرف على:

- **الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة:** وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرف تواجدها، والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا؛

- **الاحتياطات المحتملة:** وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية؛

- **الاحتياطات الممكنة:** وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول أو الغاز.

وفي تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات الأكيدة.[1]

1.1- احتياطي النفط في الجزائر: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الرابعة افريقيا، والمرتبة السابعة عشر عالميا من الاحتياطي النفطي.

والجدول التالي يوضح تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة (1986-2018).

الجدول رقم (2-1): تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة (1986-2018).

الوحدة: مليار برميل

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الاحتياطات	8.8	8.6	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطات	9.2	10.0	10.0	10.8	11.2	11.3	11.3
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاحتياطات	11.3	11.3	11.3	11.8	11.8	12.3	12.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطات	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السنة	2014	2015	2016	2017	2018		
الاحتياطات	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Energy world of review Statistical BP, 2020.

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الشكل رقم (2-1): تطور احتياطي النفط الجزائري خلال الفترة (1986-2018).

الوحدة: مليار برميل

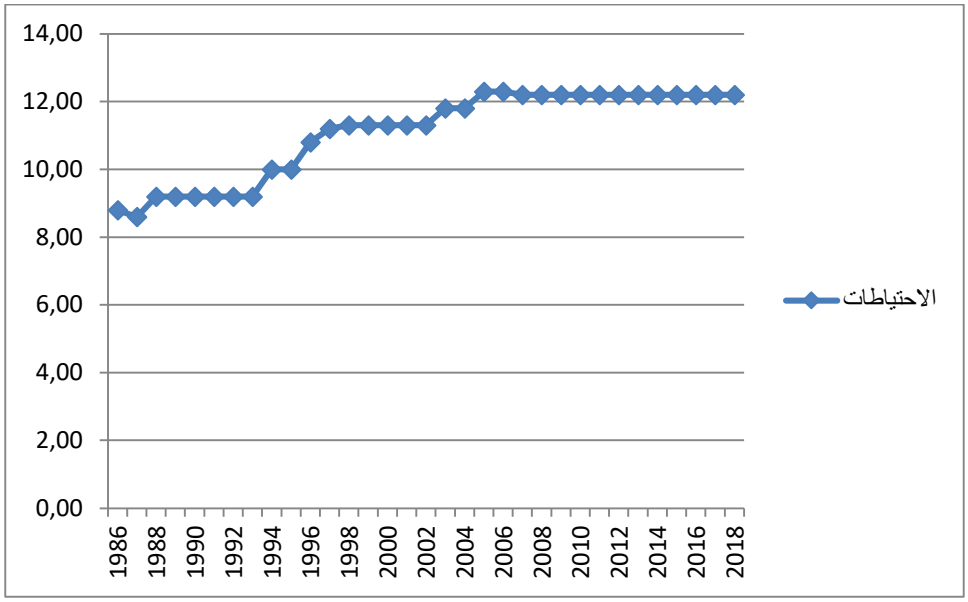

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

يلاحظ من خلال الجدول رقم(2-1) والشكل رقم(2-1) أن احتياطي النفط في الجزائر تميز بالزيادة ثم الاستقرار خلال فترة الدراسة تقريبا، حيث سنة 1986 كانت قيمة الاحتياطي8.8 تليها السنة الموالية انخفضت قيمته إلى 8.6 لترتفع مجددا خلال الفترة (1988-1993) لتصل إلى 9.2 مليار برميل، ثم بقيمة 10.0 مليار برميل خلال السنتين المواليتين لتستمر في الارتفاع لتصل لقيمة 11.2 خلال سنة1997، ثم خلال الفترة الممتدة من (1998-2002) كانت قيمة الاحتياطي تقدر ب 11.3 مليار برميل، وبقيمة 11.8 مليار برميل خلال الفترة الممتدة من (2003-2004)، ثم بقيمة 12.3 مليار برميل ما بين (2005-2006)، ليستقر أخيرا على قيمة 12.2 مليار برميل ما بين الفترة الممتدة من (2007-2018).

2.1- انتاج النفط في الجزائر: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة (1986-2018).

الجدول رقم (2-2): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1986- 2018).

الوحدة: ألف برميل يوميا.

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الإنتاج	1126	1178	1233	1276	1367	1373	1321
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الإنتاج	1322	1317	1310	1379	1448	1452	1398
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإنتاج	1549	1534	1653	1826	1921	1990	1979
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج	1992	1969	1775	1689	1642	1537	1485
السنة	2014	2015	2016	2017	2018		
الإنتاج	1589	1558	1577	1540	1511		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: energy world of review Statistical BP, 2020.

الشكل رقم (2-2): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1986- 2018).

الوحدة: ألف برميل يوميا

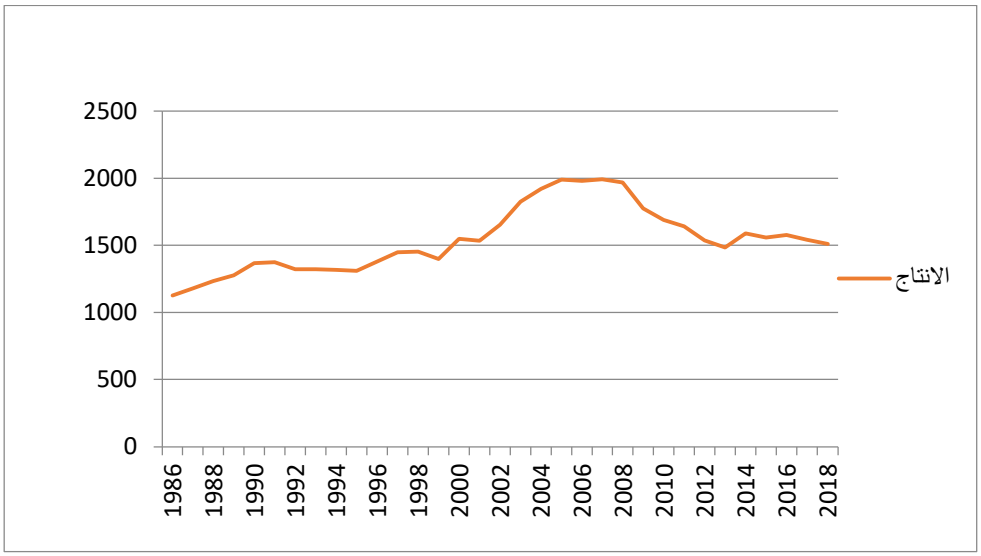

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2)

من خلال معطيات الجدول أعلاه والرسم البياني، يلاحظ أن قيم الإنتاج في حالة تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة (1986-2000) ، ومع بداية العشرية الأولى لسنة 2000 الإنتاج دخل في فترة نمو بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت ب 1992 ألف برميل يوميا، ويرجع ذلك إلى تزايد الطلب العالمي

على النفط وكذلك زيادة الآبار المكتشفة خلال هذه السنة، لكن سنة 2008 عرفت الطاقة الإنتاجية انخفاضا بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية واستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2013، لتعرف بعدها نموا طفيفا ومتذبذبا خلال الفترة (2014-2018)، وهذا نتيجة تسقيف الإنتاج من طرف دول الأوبك بسبب انهيار أسعار النفط.

رابعا: تطور أسعار النفط في الجزائر

عرفت أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري تذبذبا مستمرا، خلال الفترة موضوع الدراسة 1986-2018، رغم أن السوق شهدت بعض الارتياح بين الحين والآخر خلال فترة الدراسة، لكن لم يدم طويلا. ولقد تعددت الأسباب الكامنة وراء التذبذب المتواصل لأسعار النفط خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2-3): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
السعر	13.57	17.73	14.24	17.31	22.26	18.62	18.44
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86	7.49	17.44
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعر	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.59	61
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعر	74.43	98.45	62.2	80.01	112.6	111.39	109.17
السنة	2014	2015	2016	2017	2018		
الإنتاج	99.32	52.46	43.06	54.05	71.44		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

OPEC, Annual statiscal rapport, 2002, 2015,2019

الشكل رقم (2-3): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

الوحدة: دولار/ للبرميل

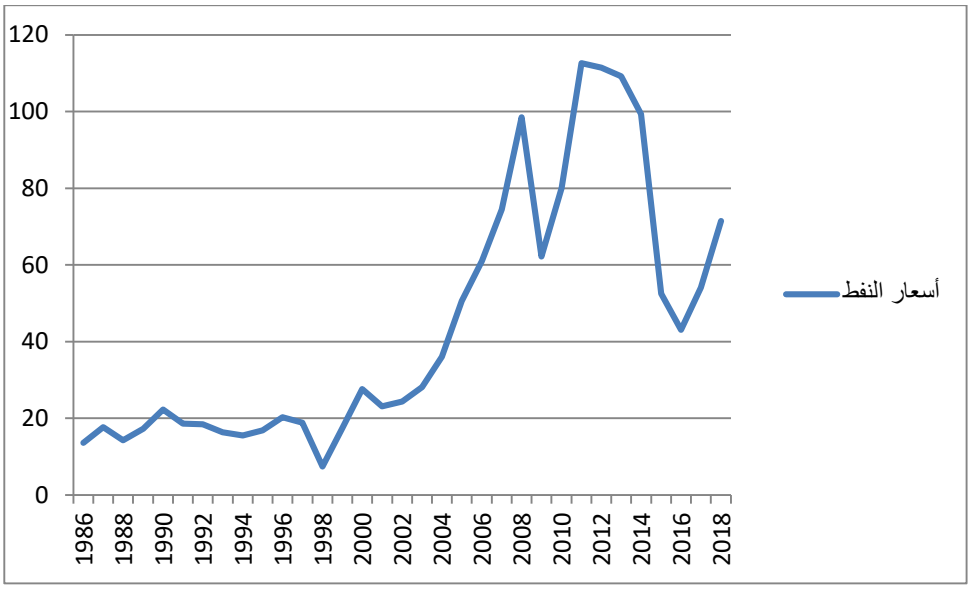

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2-3)

من خلال كل من الجدول رقم (2-3) والشكل رقم (2-3)، نلاحظ أنه خلال الفترة 1986 انهارت أسعار النفط بشكل سريع مما ترتب عليه أزمة حقيقية، حيث بلغت قيمته 13.57 دولار للبرميل، لتستقر الأسعار خلال الفترة (1987-1997) فكانت قيمته على التوالي: 17.53 دولار للبرميل و18.86 دولار للبرميل، لتنخفض إلى 7.49 دولار للبرميل سنة 1998 ويعود هذا الانخفاض تأثير الأزمة النفطية عليه. ليرتفع سنة 1999 إلى 17.44 دولار للبرميل ويعود ذلك الى تحسن الأوضاع وخفض إنتاج دول الأوبك، ليرتفع في السنة الموالية إلى 27.6 دولار للبرميل، حيث انخفض مجددا سنة 2001 وقدرت قيمته ب 23.12 دولار للبرميل ويعود هذا الانخفاض إلى أحداث 11 ديسمبر 2001، ليرتفع مجددا في السنة الموالية ليصل 24.36 دولار للبرميل وهذا لأن السوق النفطية عام 2002 شهدت العديد من العوامل التي كان لها الأثر في تحسين مستويات الأسعار، فتستمر أسعار النفط في الزيادة بشكل لافت حتى 2008 لتصل إلى 98.45 دولار للبرميل لكن سرعان ما يتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي، لترتفع مجددا الأسعار من 2010-2013 وتستقر ل 109.17 دولار للبرميل، بدأت أسعار النفط في الانهيار في منتصف 2014 حيث انخفضت بنسبة حوالي 70 %، فبعد أن بلغ سعر البرميل النفط حوالي 99.32 دولار للبرميل في عام 2014، عاد وانهار سعره إلى حدود 43.06 دولار للبرميل في بداية عام 2016. ليرتفع مجددا في السنتين المواليين على التوالي 54.05 دولار للبرميل و71.44 دولار للبرميل.

المطلب الثاني: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي

إن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي. وبما أن فرع المحروقات هو إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، فمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عرفت عدة مراحل وهذا باعتباره فرع مرتبط كثيرا بأسواق النفط العالمية. حيث يلعب دورا محوريا في نمو الاقتصاد الوطني إذ تساهم عائدات تصدير المحروقات بنحو 40 % من الناتج المحلي الخام سنويا وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة:%

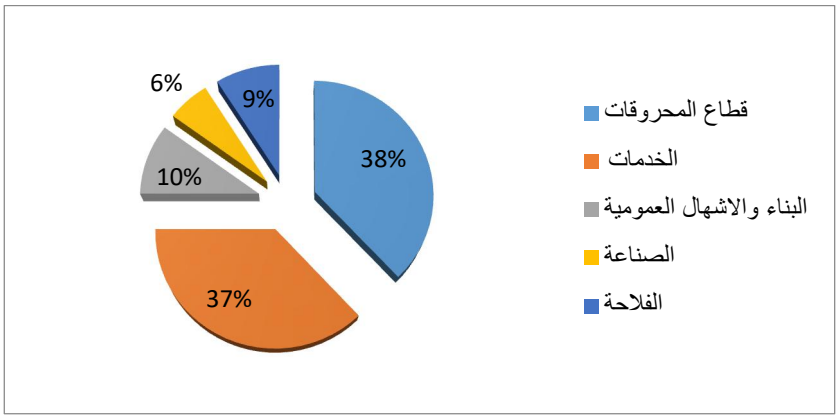

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يتضح من خلال الشكل رقم (2-4) أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تابع لقطاع المحروقات، حيث بلغت نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 38 %خلال الفترة 2000-2014، حيث تعد نسبة مرتفعة تدل على التأثير الذي تمثله أسعار النفط وتوضح تبعية اقتصاد الجزائر لقطاع المحروقات.

ثانيا- تأثير اسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:

الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط فان القطاع النفطي يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح تطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (1986-2018).

الجدول رقم(2-4): تطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (1986-2018)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	أسعار النفط (دولار/ للبرميل)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	أسعار النفط (دولار/ للبرميل)
1986	63,231	13.57	2003	56,221	28.1
1987	64,609	17.73	2004	84,158	36.05
1988	56,736	14.24	2005	102,439	50.59
1989	54,930	17.31	2006	114,691	61
1990	62,031	22.26	2007	135,012	74.43
1991	45,723	18.62	2008	171,718	98.45
1992	47,853	18.44	2009	137,235	62.2
1993	49,713	16.33	2010	161,197	80.01
1994	41,978	15.53	2011	199,293	112.6
1995	40,723	16.86	2012	204,294	111.39
1996	45,534	20.29	2013	209,722	109.17
1997	47,792	18.86	2014	213,947	99.32
1998	47,387	7.49	2015	166,250	52.46
1999	47,907	17.44	2016	159,017	43.06
2000	53,435	27.6	2017	167,575	54.05
2001	54,643	23.12	2018	178,259	71.44
2002	55,907	24.36			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:OPEC, Annual statiscal rapport, 2019, 2015, 2002

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التأثير الذي تمثله أسعار النفط في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين كل الناتج المحلي الإجمالي و أسعار النفط، والواضح هو أن أصل عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يرجع إلى تذبذب أسعار النفط، فخلال الفترة من عام 1986-1990 سجلت ارتفاع طفيف في السنة الأولى حيث يصل الناتج المحلي إلى 64 مليار دولار، يليه في السنتين المواليتين انخفاض واضح في الناتج المحلي ليصل إلى 54 مليار دولار ويعود هذا التذبذب إلى التقلبات التي عرفتها أسعار النفط خلال هذه الفترة. ثم تليها من عام 1990-1999 تراجع حاد في السنة الأولى حيث يصل الناتج المحلي الخام إلى 45,723 مليار دولار، ثم استقرار نسبي لغاية نهاية المرحلة. ويعود لتحسن GDP سنة 1996 لكونها السنة الوحيدة التي حققت ارتفاعا في الصادرات غير النفطية. لكن خلال الفترة 2000-2003 استقر الناتج المحلي الخام باستقرار أسعار النفط، لكن خلال الفترة من عام 2004-2008 شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا متواصلا، حيث ارتفعت من 84.154 مليار دولار عام 2004 إلى ما يفوق 171

مبار دولار عام 2008، وذلك بارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة من36.06 دولار للبرميل إلى 98.45دولار للبرميل، لكن سرعان ما تراجع الناتج المحلي سنة 2009 إلى 137.235 مليار دولار ما قابله تراجع سعر النفط في تلك الفترة إلى 62.2 دولار للبرميل، وذلك بسبب ارتدادات الأزمة المالية العالمية لنهاية سنة 2008 التي أثرت بدورها على القطاع النفطي ومن ثم على الناتج المحلي، لكن سرعان ما تعافى في السنة الموالية ليصل إلى 161 مليار دولار لتليها سنة 2011 حيث بلغ 199 مليار دولار، ثم يليها استقرار نسبي عند مستويات مرتفعة للناتج المحلي تجاوزت 200 مليار دولار، مع انتعاش أسعار النفط في هذه الفترة، حيث بلغت قيمة سعر النفط سنة 2011 إلى 112.6 دولار للبرميل.

أما خلال الفترة من عام2015-2018 فتميزت بانهيار حاد في معدلات نمو الناتج المحلي نتيجة ارتدادات الأزمة النفطية لسنة 2014 حيث تراجع الناتج المحلي الخام ب: 47 مليار دولار في سنة 2015 ليواصل التراجع في السنة الموالية، مما يقابله انخفاض في أسعار النفط وفي سنة 2018 شهدت أسعار النفط انتعاشا أثر بدوره على الناتج المحلي الخام الذي بلغ خلال تلك السنة 178 مليار دولار مع ارتفاع سعر النفط إلى 71.44 دولار للبرميل.

ونظرا للتبعية الشديدة التي تعاني الجزائر منها لقطاع النفط لأكثر من أربع عقود، حيث تعتمد عليه مصدرا رئيسا في اقتصادها، وإعداد موازنتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديد. حيث ستكون عرضة لأزمة شديدة نتيجة هبوط أسعار النفط، خاصة وأنها تضع ميزانيتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، حيث قدر السعر المرجعي للبرميل أثناء وضع قانون المالية لسنة 2015 ب 37 دولار للبرميل، وهو ما يدعو للقلق خاصة مع تراجع عوائد الصادرات، وتزايد النفقات على المشاريع الاستثمارية الخاصة ببرامج التنمية.

المطلب الثالث: مساهمة قطاع النفطي في التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات في أي بلد، لما له من آثار على مؤشرات الأداء الاقتصادي، بالإضافة لكونه مؤشرا جوهريا على القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الدولية، ويؤثر كلا النشاطين التصديري الاستيرادي على الجانب المادي من الاقتصاد متمثلا بالإنتاج والتوظيف، وعلى الجانب النقدي ممثلا بأسواق المال وأسواق الصرف الأجنبي.[1]

[1] الحموري، قاسم محمد، **اتجاه التأثر ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج. 16، ع. 1، (كانون الثاني 2014)، ص 8.

أولا: تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية

على الرغم من الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن المسجل على مستوى الاقتصاد الجزائري أن الصادرات النفطية تعتبر المسيطرة بنسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات، والجدول الآتي يوضح تطور كل من الصادرات الجزائرية وأسعار النفط خلال فترة الدراسة (1986-2018).

الجدول رقم (2-5): تطور كل من الصادرات الجزائرية وأسعار النفط خلال الفترة (1986-2018)

السنوات	الصادرات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)		الصادرات النفطية (مليون دولار أمريكي)		الصادرات غير النفطية (مليون دولار أمريكي)		اسعار النفط (دولار/للبرميل)
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %	
1986	7820	100	7621	97.45	199	2.54	13.57
1987	8223	100	8019	97.51	204	2.48	17.73
1988	8105	100	7685	94.81	420	5.18	14.24
1989	8968	100	8572	95.58	396	4.41	17.31
1990	11304	100	10865	96.11	439	3.88	22.26
1991	12100	100	11726	96.90	375	3.09	18.62
1992	10838	100	10388	95.84	449	4.14	18.44
1993	10091	100	9612	95.25	479	4.74	16.33
1994	8340	100	8053	96.55	287	3.44	15.53
1995	10240	100	9731	95.02	509	4.97	16.86
1996	13375	100	12494	93.41	881	6.58	20.29
1997	13824	100	13181	95.34	643	4.65	18.86
1998	10144	100	9774	96.35	370	3.64	7.49
1999	12316	100	11902	96.63	414	3.36	17.44
2000	21651	100	21061	97.27	590	2.72	27.6
2001	19091	100	18531	97.06	560	2.93	23.12
2002	18700	100	18109	96.94	591	3.16	24.36
2003	24465	100	23993	98.07	472	1.92	28.1
2004	32217	100	31550	97.92	667	2.07	36.05
2005	46334	100	45588	98.38	746	1.61	50.59
2006	54741	100	53609	97.93	1132	2.06	61
2007	60590	100	59610	98.38	980	1.61	74.43

2008	78590	100	77204	98.23	1386	1.76	98.45
2009	45186	100	44415	98.29	771	1.70	62.2
2010	57090	100	56121	98.30	969	1.69	80.01
2011	72888	100	71661	98.31	1227	1.68	112.6
2012	71736	100	70583	98.39	1153	1.60	111.39
2013	64867	100	63816	98.37	1051	1.62	109.17
2014	60129	100	58462	97.22	1667	2.77	99.32
2015	34565	100	33081	95.70	1485	4.29	52.46
2016	29309	100	27918	95.25	1391	4.74	43.06
2017	34569	100	33202	96.04	1367	3.95	54.05
2018	41115	100	38897	94.60	2218	5.39	71.44

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008، 2012، 2015، و 2018. و إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات.

من خلال الجدول رقم(2-5) نلاحظ أن بنية الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة (1986-2018) بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها ما بين 93.41% و98.39%، حيث نجدها من 1986-1999 سجلت تذبذب ملحوظ في الصادرات النفطية يقابله تذبذب في أسعار النفط، فقد بلغت الصادرات النفطية 21061 مليون دولار سنة 2000، وهي قيمة مرتفعة مقارنة مع السنوات الماضية، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث قدرت ب 27.60 دولار للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات خلال تلك السنة.

ومباشرة سجلت انخفاض سنتي 2001- 2002 قدرت على التوالي ب (18531-18109) مليون دولار مقارنة بسنة 2000 وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية، وبحلول 2003 سجلت الصادرات النفطية ارتفاع إلى غاية 2008 بمقدار 23993 مليون دولار أمريكي سنة 2003 إلى 77204 مليون دولار سنة 2008، لكن الأزمة المالية التي بدأت عام 2008 وصاحبها دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وتقلص في الطلب العالمي على النفط. أدت إلى انخفاض متوسط أسعار النفط من 98.45 دولار للبرميل عام 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل عام 2009، وهو ما أثر في صادرات الجزائر من المحروقات، التي تراجعت من 77204 مليون دولار عام 2008 الى 44415 مليون دولار عام 2009، وانخفضت تبعا لها قيمة الصادرات الإجمالية من 78590 مليون دولار عام 2008 الى 45186 مليون دولار عام 2009، لتعود أسعار النفط إلى الارتفاع من جديد بعد الأزمة لتصل الصادرات الإجمالية إلى 71736 مليون دولار عام 2012.

وخلال عام 2014 انخفضت قيمة الصادرات النفطية حيث قدرت ب 58462 مليون دولار، وانخفضت تبعا لذلك قيمة الصادرات الإجمالية من 64867 مليون دولار الى 60129 مليون دولار عام 2014، وهذا بسبب انخفاض متوسط النفط من 109.17 دولار للبرميل سنة 2013 الى 99.32 دولار للبرميل سنة 2004.

لتنخفض مجددا قيمة الصادرات النفطية بقيمة 58462 مليون دولار عام 2015 الى 33202 مليون دولار عام 2017، نع انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة. لترتفع مجددا قيمة الصادرات النفطية الى 38897 مليون دولار عام 2018 مع ارتفاع سعر النفط الى 71.44 دولار للبرميل.

والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة الصادرات الإجمالية والصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة 1986-2018.

الشكل رقم (2-5): تطور الصادرات الاجمالية والصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

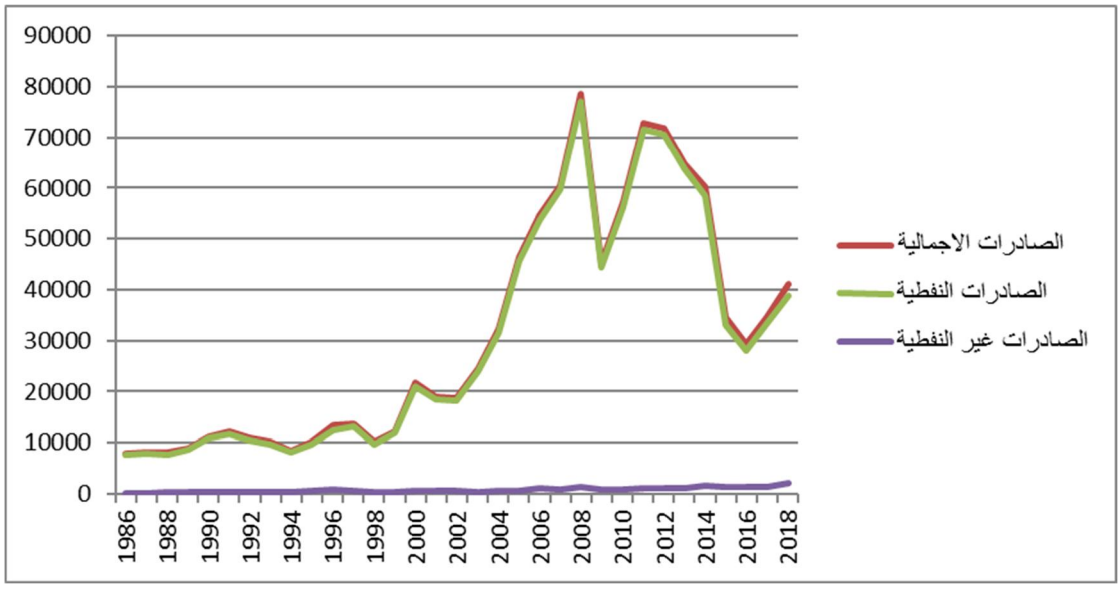

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-5)

نلاحظ من خلال البيانات أن الصادرات غير النفطية نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 5% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

وبالتالي على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في التقليل أو التقليص من التبعية لقطاع المحروقات، إلا جميع محاولاتها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المرجو على الرغم من أنها حققت رغبة

الحكومات المتتابعة منذ عقدين في تحقيق عائدات غير نفطية بقيمة 2 مليار دولار أمريكي، في نهاية سن 2000 لكن حققتها بتأخر دام 15 سنة، حيث يبقى قطاع المحروقات بتصدر أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة في حجم ضئيل، فالاقتصاد الجزائري رهين الصناعات الاستخراجية والإيرادات الريعية.

عند ملاحظة هيكل صادرات الجزائر نجد انه يعتمد بشكل أساسي على النفط، وهذا ما يجعله يتسم بالتركيز السلعي، ويجعل الاقتصاد الوطني هشا، لأن هذه السلعة غير قابلة للتجديد، والشكل التالي يبين نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية.

ثانيا: تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية

تلعب أسعار النفط دور هام في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفر وسائل الدفع الخارجي، والجدول التالي يوضح تطور الواردات وأسعار النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2-6): تطور كل الواردات الجزائرية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

السنوات	الواردات (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار/ للبرميل)	السنوات	الواردات (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار/ للبرميل)
1986	9213	13.57	2003	13322	28.1
1987	7064	17.73	2004	17954	36.05
1988	7323	14.24	2005	19857	50.59
1989	9208	17.31	2006	20681	61
1990	9684	22.26	2007	26348	74.43
1991	7680	18.62	2008	37993	98.45
1992	8406	18.44	2009	37402	62.2
1993	8789	16.33	2010	38885	80.01
1994	9365	15.53	2011	46927	112.6
1995	10761	16.86	2012	51569	111.39
1996	9098	20.29	2013	54984	109.17
1997	8687	18.86	2014	59670	99.32
1998	8632	7.49	2015	52649	52.46
1999	8959	17.44	2016	49436	43.06
2000	9345	27.6	2017	48982	54.05
2001	9482	23.12	2018	48573	71.44
2002	12010	24.36			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2008، 2012 و 2018.

من خلال الجدول رقم (2-6) نلاحظ أن الواردات تتأثر أيضا بتقلبات أسعار النفط. وهذا ما ظهر بالفعل خلال فترة الدراسة، حيث تؤثر أسعار النفط في حجم الواردات بصفة غير مباشرة، تتزايد بشكل تصاعدي من سنة لأخرى خلال الفترة (1986-1988) قدرت ب 9213 مليون دولار لتنخفض في السنتين المقبلتين إلى 7323 مليون دولار سنة1988، لترتفع مجددا في السنتين المقبلين على التوالي 9208 مليون دولار و9684 مليون دولار لتنخفض مجددا إلى 7680 مليون دولار سنة 1991، ثم ترتفع قيمة الواردات لتصل 10761 مليون دولار سنة 1995، لتنخفض في السنتين المواليتين

حيث حدثت زيادة في قيمة الواردات من 9345 مليون دولار عام 2000 الى 37993 مليون دولار عام 2008، ويعود ذلك لارتفاع سعر النفط من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 الى 98.45 دولار للبرميل عام 2008، والذي أثر من جانب اخر في تطور قيمة الايرادات النفطية، كما يعود الارتفاع في قيمة الواردات الى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر، والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي الذي اعتمد على زيادة حجم الواردات.

ومع استقرا الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره بين عامي 2010 و2012، من 80.01دولار للبرميل ال ى112.6 دولار للبرميل. أدى ذلك الى ارتفاع الواردات الجزائرية من 38885 مليون دولار الى 51569 مليون دولار، وخلال عام 2013 ارتفعت الواردات الى قيمة 54984 مليون دولار، ثم 59670 مليون دولار في عام 2014، بزيادة قدرها 6 % مقارنة بعام 2013، لتنخفض مجددا قيمة الواردات من 2015-2018 بقيمة 52649 مليون دولار إلى 48573 مليون دولار، وذلك للتأثر بالأزمة النفطية لسنة 2014 مع انخفاض اسعار النفط.

ثم ترتفع من (1998-2015) حيث قدرت سنة 1998 ب 8403 مليون دولار لتنتقل إلى 52649 مليون دولار وسبب هذا الارتفاع في الواردات بأرقام قياسية يعود لانعكاسات أوضاع الأسواق الخارجية وأيضا اتفاقيات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005. وبالتالي نستنتج أن الواردات تتأثر بتقلبات أسعار النفط مثلها مثل الصادرات.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2018

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذه العملية ميزتها جملة من الاصلاحات الاقتصادية وذلك بسعي المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: مسار النمو الاقتصادي 1986- 2000

مر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986- 2000) بعدة مراحل وجملة من الاصلاحات الاقتصادية.

أولا- برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة (1986- 1995):

طبقت معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين وذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع الى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، ومن إجراءات السياسة التنموية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي: [1]

1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:

في ضوء الأزمة التي واجهت الجزائر في أواخر الثمانينات وزيادة المديونية الخارجية، لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها لصعوبة شروطه، سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19% عما كانت عليه في سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي ارتفع هو الآخر بنسبة 2.9% منه سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8%، وهذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة. [2]

2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من 3 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991، واتفقت معه على بعض الاجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها النظام الجمركي والاستقلالية المالية للبنك الدولي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك.
- تحرير اسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية للسلع الواسعة للاستهلاك بتقليل الاعانات.

---

[1] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018، ص 50.

[2] طالب سومية شهيناز، **الأثر الدينماكي للنمو الاقتصادي على البطالة – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابي-سيدس بلعباس-،2016-2017، ص70.

[3] معط الله آمال آثار، **السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2014-2015، ص 237.

وقد تحققت خلال هذه الفترة النتائج التالية:

_ انخفاض في المديونية الخارجية من 28.279 مليار دولار سنة 1990إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين، حيث انتقلت من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.

_ تحقيق فائض في رصيد الخزينة بمقدار 14 مليار دج نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وارتفاع الإرادات.

_ تحقيق فائض في الميزان التجاري والذي بلغ 4.70 مليار دولار حيث قدرت الصادرات ب 12.73 مليار دولار والواردات ب 8.03 مليار دولار.

ولكن مع حلول سنة 1993، سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دج، أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991، وكذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداءا من فيفري سنة 1992، وهذا إضافة إلى انخفاض الايرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23,25 دينار لنفس الفترة.

وبالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا واجتماعيا جعلها في حاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج أخر.[1]

3- برامج التثبيت أفريل 1991 إلى مارس 1995:

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي وصافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في أن واحد[2].

ثانيا- برامج التصحيح الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي1998:

دخلت الجزائر نطاق الإصلاح الهيكلي بعد عاش الاقتصاد اختلالات هيكلية مست كل جوانب الاقتصاد الكلي والناتجة عن ضيق وتيرة النمو والتسيير غير الفعال للموارد، إلى جانب مشكل المديونية الذي حمل إشكالية وجوب الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي إذا ما أرادت السلطات إعادة جدولة ديونها، ففي تاريخ 09 أفريل 1995 قامت السلطات بإرسال رسالة النية السنوية (7) المرفقة بوثيقة إطار السياسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي الحامل لفترة 3 سنوات التي تم إيداعها رسميا بمقر الصندوق في نفس

[1] معط الله أمال، نفس المرجع السابق، ص238.

[2] قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، نفس المرجع السابق، ص 51.

التاريخ بناءا على الاتفاق التمهيدي أثناء مفاوضات **جونيف**، ومع نهاية شهر ماي وافق الصندوق على إمضاء اتفاق موسع مع السلطات الجزائرية وأتاح أمامها حق استخدام موارده والاستفادة من دعمه المالي في إطار التسهيل التمويلي الممتد لدعم عمليات الإصلاح الذي سيتخذها البلد حسب ماورد في البرنامج.[1]

تتمثل أهداف والإطار الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995- 1998 فيما يلي: [2]

• تحقيق معدل سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%.

• مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.

• خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995/1994 إلى 2.2% من هذا الناتج 1997/ 1998.

• رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب 5.5% من الناتج المحلي الخام ما بين 95/94- 98/97 وهذا خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.

• العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع احداث مكاتب للصرف ابتداءا من 01/01/ 1996، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

ولقد تم تخصيص مبلغ 2.6 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

وتتمثل أهم نتائج البرنامج الهيكلي في:[3]

• رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة والخفض التدريجي للبطالة.

•الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة محليا وتلك المسجلة في البلدان الصناعية.

• خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي لحماية الطبقات الأكثر تضررا بسبب إفرازات أو انعكاسات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

• استيعاب قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف أو النقد الاجنبي.

لتحقيق أهداف البرنامج اعتمدت الحكومة اتخاذ الإجراءات والأدوات المناسبة والملائمة لتجسيد السياسات المحددة في البرنامج.[1]

---

[1] دحو سهيلة، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة عين الشمس مصر، ص124.

[2] معط الله أمال، نفس المرجع السابق، ص 239.

[3] نفس المرجع السابق، ص 239.

المطلب الثاني: برامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

عرفت الجزائر منذ العقد الأول من القرن الحالي تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الانعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا الى رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية تمثلت في:

أولا- برنامج الإنعاش PSRE 2001-2004:

1- مضمون البرنامج:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001- 2004 بنسب متفاوفة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليارات دولار، وخو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (2-7): مضمون البرنامج الاقتصادي (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المبالغ	المجموع (النسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: زكريا مسعودي، تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2001-2006، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد06، جوان 2017، ص219.

---

[1] دحو سهيلة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 123-124.

[2] عقون شراف وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي ميلة، العدد 02، أفريل 2018، ص 200.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر ب 525 مليار دولار دج أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الاوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا ما يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل.

كما يلاحظ توجه واضح لهذا البرنامج التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر عدد ممكن من اليد العاملة العاطلة، حيث نجد أن أكثر من 90% من الغلاف المالي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل، وكذا معدلات النمو الاقتصادية.

2- أثر البرنامج على النمو الاقتصادي:

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو خلال الفترة المعينة 4.8%، وهو أعلى مما حقق في الفترة 1995-2000 والذي بلغ 3.2%.[1]

جدول رقم (2-8): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2001- 2004)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو الناتج الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

Source : www.bank-of –algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، إذ وصلت إلى مستوى 6.9% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى 5.2% سنة 2004 وذلك يرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي الى الطفرة النوعية التي عرفتها أسعار المحروقات بين سنتي 2001 و2003، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001-2004 قدر ب 1.2%.

[1] بدر الدين زوبيدي وآخرون، **انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2016)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018، ص47.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC (2005 -2009):

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي تقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية. وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم (2-9): مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطور المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، بوابة الوزير الأول ص2، نقلا عن زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال كالدور السحري دراسة الفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد06، جوان 2017، ص220.

نلاحظ ارتفاع المبلغ الاجمالي للبرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009) الذي قدر بنسبة 45.5% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، وهذا راجع إلى رغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر، ليليه باب تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%، أما فيما يخص اهتمام الدولة بدعم برامج التنمية الاقتصادية فاستحوذ على نسبة تقدر ب 8% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، أما عن قطاع الخدمة

[1] زكريا مسعودي، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2001-2006**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد06، جوان 2017، ص 220.

العمومية فتم تخصيص 4.8% وهدف إلى تطوير قطاع البريد و تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة إضافة الى قطاع التجارة والمالية وباقي الادارات .

- **أثر البرنامج التكميلي على النمو الاقتصادي 2005-2009:**

إن هذا البرنامج أثر بشكل كبير في تطور معدلات النمو الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-10): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: %.

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	5,1	2	3	2,4	2.4

Source: www.bank-of-algeria .dz

الشكل رقم (2-6): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: %

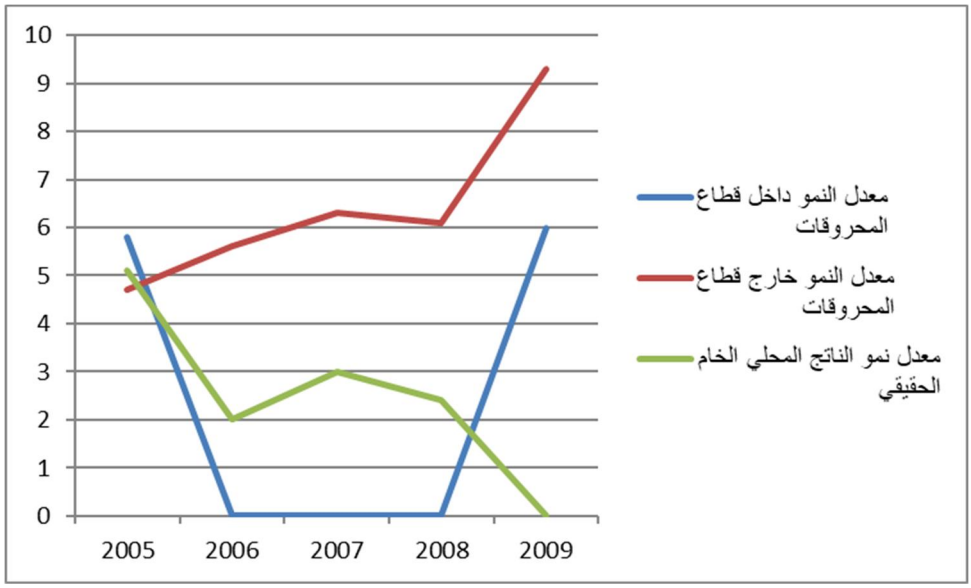

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2-10)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) والشكل رقم (2-6): أن معدل النمو داخل قطاع المحروقات شهد أكبر تراجع له خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو بمقدار 2.5 -% سنة 2006، واستمر هذا التراجع في السنتين المواليتين، غير أنه في سنة 2009 شهد ارتفاع ملحوظ حتى وصل إلى 6 %.

أما النمو خارج قطاع المحروقات فمنذ سنة 2005 وهو في ارتفاع مستمر بلغ 9.3% في السنة الاخيرة من فترة البرنامج ويعود هذا التحسن إلى دعم الدولة لكافة القطاعات خارج قطاع المحروقات كالصناعة والفلاحة والاشغال العمومية وذلك لمواجهة أي انخفاض محتمل في اسعار المحروقات، وايضا في إطار سعي الحكومة إلى تطوير القطاع وعصرنته.

إن ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات لم يغطي الانخفاض الذي كان داخل قطاع المحروقات وهو ما أثر سلبا على معدلات النمو المحلي، وبعض القطاعات الأخرى.

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي"(2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن خطة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 حسب المواد التي كانت آنذاك، وتواصلت هذه الخطة ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب وولايات الجنوب.

1- مضمون البرنامج:

يشمل هذا البرنامج ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (2-11): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المحاور	المبالغ	النسب (%)
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافئة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

[1] معط الله امال، نفس المرجع السابق، ص246.

إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بملغ يعادل 150 مليار دولار، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن اهمية حاجة البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الانفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها، وهكذا:

• لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

• عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب ان تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

• كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

• التعجيل بتعبأة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.

• السهر على تسريع اجراءات الصفقات وكذا على احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية.

• تعزير أدوات الدراسة والانجاز، حيث تم التشجيع على الاستثمار في هذين المجالين في نفس الوقت الذي أكد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية[1].

2-أثر البرنامج على النمو الاقتصادي:

لتبيان أثر برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تم التطرق إلى معدلات النمو الحقيقة، وفق تقرير بنك الجزائر، فان معدلات النمو الحقيقة خلال 2010-2014 هي على النحو التالي:

الجدول رقم (2-12): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-2.2	-3.2	-3.4	-5.5	-4.4
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

Source: www.bank-of-algeria.dz

[1] معط الله امال، نفس المرجع السابق، ص 246-247.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

• انخفاض في معدل النمو داخل قطاع المحروقات خلال فترة برنامج التنمية الخماسي بسبب: انخفاض حاد في اسعار البترول والغاز الطبيعي الذي شهدته الأسواق العالمية النفطية.

• تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال فترة 2010-2014 لوجود عجز في الميزانية تحت تأثير الصدمات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول لكن مع هذا الانخفاض تبقى فترة التمويل للخزينة العمومية معتبرة جدا بالنظر إلى كمية الادخارات المالية المتراكمة.

• أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي، بما أنه لم يتعدى نسبة 10% منذ اطلاق البرامج التنموية، غير أن هذه النتائج لديها المصداقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو في الجزائر، رغم عدم انتهاء آجال تنفيذ البرنامج ، فمعدل النمو الاقتصادي للبلد قدر سنة2010 ب 3.6%، لينخفض سنة 2011 إلى نسبة 2.8%، هذا وقد اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه الصدمة الخارجية ابتداء من السداسي الثاني من 2014، تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود الاقتصادي، ولو بوتيرة أقل من السنوات السابقة، شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8% مقابل 2.8% في 2013 في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات، بالفعل يقدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 ب 5.6%، مقارنة مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و2013 7.2 % و 7.1% على التوالي.

رابعا- برنامج النمو الجديد: (2016- 2018):

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا للنمو الاقتصادي، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ويتركز على نهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة (2016-2018)، وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

1- مضمون البرنامج:

أقرت الحكومة أنه من الضروري البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي أين تشكل المؤسسة خاصة كانت أو عمومية حجز الزاوية، والنموذج الاقتصادي الجديد يرتكز على مقاربة واضحة إلى 2030، كما كشفت على أهم معالم ما يعرف بنموذج النمو الجديد، والذي شُرع في بلورته في ستة 2016، وتذكر الوثيقة أن النموذج صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية2016، ويرتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 إلى 2019 وعلى آفاق يصبو إلى تحقيق وتنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غصون آفاق 2030.

2- أهداف البرنامج:

يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول من دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثالثة مراحل للنمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2109): وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
- مرحلة التحول (2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد.
- مرحلة الاستقرار (2026-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره. [1]

المطلب الثالث: تطور نسبة الانفاق الحكومي الى لناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يعتبر الإنفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، من خلال تأثيره على معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق الرفاهية الإقتصادية، والشواهد والتطبيقات في هذا المجال كثيرة لعل من أبرزها مستويات النمو المحقق في البلدان النامية، خاصة في الدول الغنية بالمواد الأولية كالدول النفطية[2]، والجدول التالي يوضح تطورات الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1986-2018).

الجدول رقم (2-13): تطور الانفاق الحكومي بالنسبة لناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

الوحدة: %

السنوات	الانفاق الحكومي/ الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	الانفاق الحكومي/الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	الانفاق الحكومي/ الناتج المحلي الاجمالي
1986	18.9983304	1998	17.7919085	2010	17.2273463
1987	19.4315721	1999	16.7876224	2011	20.6680513
1988	20.1144485	2000	13.5841094	2012	20.3178305
1989	18.0014175	2001	14.7764372	2013	19.142955
1990	16.0669306	2002	15.486667	2014	19.7910439
1991	14.7187691	2003	14.802475	2015	21.5603796

[1] لعميرة لعجال، **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر**، جامعة مسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد 37، افريل 2019، ص 124.

[2] مختار رنان، **حجم الإنفاق الحكومي الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1973-2019)**، مجلة رؤى اقتصادي، الجزائر، 2019، 54.

1992	16.0179356	2004	13.7727472	2016	20.8901196
1993	17.3241859	2005	11.4506744	2017	19.2567749
1994	17.8746231	2006	11.2316071	2018	17.3141946
1995	16.7637898	2007	11.643323		
1996	15.7743188	2008	13.2068638		
1997	16.5383786	2009	16.1451802		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة الممتدة (1986-1987) أن النسبة وصلت الى الحد الأدنى ويعود ذلك لتداعيات أسعار النفط، حيث يلاحظ خلال (1990-1999) زيادة نسبة الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي بنسب متقاربة (16.06-16.78) ويعود هذا التزايد الى المتمثلة في الانتقال نحو اقتصاد السوق، ,اهم ما يميز هذه الفترة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وابرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية ، أما سنتي 1995-1996 يلاحظ انخفاض ويعود ذلك الى اثار الاصلاحات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما خلال الفترة الممتدة من(2000-2016) يلاحظ ارتفاع في النسب ويعود هذا الارتفاع الى الارتباط الوثيق بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر بالتوسع الظاهري في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، الى جانب التوسع في الانفاق الاستثماري. أما خلال الفترتين المواليتين تم تسجيل النسب على التوالي19.25-17.31.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط وهي ضوء من أعضاء منظمة أوبك وتصديري للنفط يعني اعتمادهما الكبير على مداخيل هاته المادة حيث تعتمد الجزائر عما نسبته أكثر من 97 %على النفط.

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته، وبما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة للنمو الاقتصادي.

كما تشهد معدلات النمو في الجزائر تذبذب جراء عدم استقرار أسعار النفط ، وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات واصلاحات النمو التي اتبعت حتى اليوم لو تأمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقلل من خطر التعرض للصدمات الخارجية، ويرجع ذلك للإعتماد المفرط للقطاع النفطي، والذي لو يأمن الى اليوم فرص للنمو المسقر في الناتج الحقيقي.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لأثر بعض المتغيرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

التمهيد:

بعد الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي وأسعار النفط وعلاقته بالدول المصدرة و الدراسة التحليلية لأسعار النفط من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وأهميته في التجارة الخارجية وكذا تطور مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة في الفصل السابق، محاولة في هذا الفصل إعطاء صورة قياسية لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)، وذلك بالاعتماد على ما تمليه علينا نظرية الاقتصاد القياسي من معايير تتعلق ببناء النماذج الاقتصادية، وحتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية لابد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية الاقتصاد القياسي، وللإلمام بهذه الجوانب سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، سيتطرق المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول منهجيةARDL، وفي ما يخص المبحث الثاني سنتطرق إلى بناء النموذج القياسي في الجزائر بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews10 .

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وأبرز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبار الجذر الوحدوي

يعد احدى الطرائق الرياضية والاحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق على الملامح الخاصة بالعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ[1].

أولا- تعريف السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية المعرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود الى مجموعة دليلية T، ويرمز لها عادة ب$\{t\in T, T(t)\}$. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو(الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة)، ويمكن التعبير

[1] علي عبد الزهرة حسن- عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)** ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 34، 2013، ص 176.

عنها رياضيا كالاتي: $Y=f(t)$، أما إذا كانت هناك عدة عوامل أخرى الى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y، وتستخدم العلاقة الرياضية التالية: [1] $Y=f(t,x_1,x_{2,\dots\dots},x_k)$.

ثانيا- السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة:

يعد استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في الكثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية في التحليل القياسي حيث أن الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، ما يسمى بالانحدار الزائف [2]. وعلى هذا الأساس، قبل دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة وسلاسل زمنية غير مستقرة. وتكون سلسلة زمنية ما مستقرة إذا تحقق:[3]

1. تذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: $E(Y_t)=E(Y_{t+K}) = \mu$
2. ثبات التباين عبر الزمن:

$$ar(Y_t)=E[Y_t-E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+K})=E[Y_{t+K}- E(Y_{t+K})]^2=\gamma(0)=\sigma^2<\infty,\forall t$$

3. أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير أي الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$Cov(Y_t ,Y_{t+K})=E[(Y_t -\mu)(Y_{t+K}-\mu)]= cov(Y_{t+K} ,Y_{t+K+S})=\gamma(K)$$

ثالثا- اختبارات الجذر الوحدوي:

استقلال السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل الاقتصادية والمالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل الاقتصادي حيث أن الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية وإنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل، وهناك العديد من الطرائق الاحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية وسوف نعتمد احدها والذي يغد من الطرائق الأكثر دقة والاوسع انتشارا وهو اختبار جذر الوحدة (Unit roots)، يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. فإذا

[1] علي عبد الزهرة حسن- عبد اللطيف حسن شومان، نفس المرجع السابق، ص 177.
[2] نفس المرجع السابق، ص 176.
[3] نفس المرجع السابق ص 177.

استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي I(1)، أما اذا كانت مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية، فان السلسلة تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا.
ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها سوف نتطرق الى أهم اختبارات جذر الوحدة وهي: [1]

أولا- اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

يعتبر اختبار ديكي فولار المطور من بين أهم اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية حيث يدلنا هذا الاختبار على أبسط طريق لجعل السلسلة الزمنية تستقر إذا توفرت بطبيعة الحال بعض الشروط والفروض الإحصائية، ويستعمل هذا الاختبار من أجل تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء،[2]

لتطبيق إختبار(ADF) على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط والانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثالث لكل سلسلة باستعمال طريقة المربعات العادية (MCO)، فعلى سبيل المثال بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي(GDP):

النموذج (1):

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Delta GDP_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج (2):

$$\Delta GDP_t = p GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi \, \Delta GDP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج (3):

$$\Delta GDP_t = p GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi \, \Delta GDP_{t-j+1} + c + d_t + \varepsilon_t$$

حيث نقوم: باختبار الفرضتين التاليتين:

$$H0 : \phi = 1$$

$$H1 : \phi < 1$$

- اذا كانت $t_{tab} < t_{\phi j}$: نقبل الفرضية العدمية **H0:** أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، و ذلك لوجود جذر أحادي.

[1] علي بن أبي زهرة، نفس المرجع السابق، ص ص 177 -178.

[2] محمد مراس، **التنبؤ باشتراكات الأنترنيت باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الخطية وغير الخطية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 115.

• اذا كانت $t_{tab} > t_{\phi j}$: نرفض الفرضية العدمية **H0**: أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، و بالتالي فهي مستقرة[1].

ثانيا- اختبار Phillip – Perron (1988) (pp):

تم بناء هذا الاختبار على التصحيح اللامعلمي لإحصائيات ديكي فولر (DF)، ليأخذ في عين الاعتبار الأخطاء غير المتجانسة حيث أن الفرضية البديلة هي انعدام جذر الوحدة، أما الفرضية الصفرية فتمثل وجود حذر الوحدة. ومنه اختبار (P.P) يقوم على أربع خطوات:[2]

- تقدير بواسطة المربعات الصغرى النماذج الثلاث التي يقوم علها اختبار (DF) وحساب الاحصائيات المرتبطة بها، حيث et تمثل البواقي المقدرة.
- تقدير تباين الأجل القصير حيث: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$
- تقدير S^2_t تباين المدى الطوي حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}.$$

لتقدير هذا التباين في المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخيرات المقدرة بدلالة عدد المشاهدات n، حيث : $1= 4\ (n/100)^{2/9}$

- حساب إحصائية PP من خلال العلاقة التالية: $t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$

حيث: $t = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ و 1 يمثل عدد درجات التأخير.

هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة في جدول Mackinnon. بحيث نرفض فرضية الاستقرار عندما تكون إحصائية PP أقل من القيمة الحرجة.

المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك

يقدم تحليل التكامل المشترك دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات لاقتصادية في إطار احصائي، من منظور اقتصادي فان بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فان تحليل التكامل المشترك يعد احدى الادوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل.

[1] بن وجعفر عائشة، **أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2016)**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد 2، جوان 2018، ص 290-291.

[2] – Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, Dunod, 10 éme Edition, Paris, 2018, P 269.

أولا- تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كانت سلسلتان غير مستقرتان فليس من الضروري أن يترتب على استخدمهما في علاقة ما انحدار زائف وذلك إذا ما كان يتمتعان بخاصية التكامل المشترك، واذا هناك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر (0)، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية, أصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الاولى$\Delta\gamma = Y_t - Y_{t-1}$، عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى(1)، وبوجه عام اذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال ان هذه السلسة اصبحت متكاملة من الرتبة (d) [1].

ثانيا- تعريف التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما اخذت على حدة.

كما أن التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن طويلة الاجل. فلو أن هناك متغيران يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم عن امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. وتعكس الانحرافات في البواقي المتمثلة في: $\mu=y_t-a-bX_t$، ووفقا لهذا المنطق، فإن النظام يكون في وضع توازن عندما:$\mu = 0$، ويكون في وضع عدم التوازن عندما : $\mu_t \neq 0$.

ثالثا: اختبارات التكامل المشترك والتي تتضمن مايلي:[2]

1-اختبار (Engle et granger): والذي يمر بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين يجب ان تكونا متكاملتين من نفس الرتبة، وإذا ما لم يتحقق هذا الشرط، فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

[1] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2014-2015، ص 247

[2] عماد الدين المصبح، **نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL** ، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة القصيم.

• **المرحلة الثانية**: تقدير العلاقة طويلة المدى، فإذا كان الشرط الضروري محققا، عندئذ ينبغي تقدير العلاقة الطويلة المدى $y_t=a_0+a_1X_t+\varepsilon_t$ بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى العاديةOLS.ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك، ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير ε_t^مستقرة حيث:

$$\varepsilon_t=Y_t-\hat{}\ a_1X_t-a_0$$

ب- اختبار جوهانسون (Johannsen): اقترح كل من (johansen & juseius) عام (1990) طريقة جديدة تعتمد على مقدرات الامكان الأعظم لتلافي عيوب أسلوب(Engle & granger) ويمتاز هذا الاختبار بكونه يتناسب مع العينات الصغيرة وإمكانية استخدامه لأكثر من متغيرين، وكذلك يعد الأفضل حتى في حالة استخدام متغيرين فقط، وتعتمد منهجية الاختبار على رتبة المصفوفات والتي نستطيع من خلالها تحديد امكانية تحقيق التكامل المشترك والتي يمكن اختبارها كما يأتي:[1]

• إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر، فإن المتغيرات محل الدراسة لها جذر وحدة، مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك ويستوجب استخدام الفرق الأول.

• إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد الصحيح، فانه يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك.

• إذا كانت المصفوفة تامة الرتبة، وانn تساوي عدد متغيرات النموذج المقدر، فان جميع المتغيرات ليس لها جذر وحدة، أي أنها متغيرات ساكنة.

• أما الحالات الأخرى لرتبة المصفوفة فهي الحالات التي تكون فيها رتبة المصفوفة

$1< RANK\prod <n$، وهذا يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.

ج-اختبار القيمة الذاتية العظمى: ويعطي من خلال الاحصائية:

ويتم اجراء الاختبار بنفس الطريقة التسلسلية المقدمة سابقا من خلال استبعاد الفرضية البديلة. وفي حالة تعارض الاختبارين (القيمة الذاتية العظمى والأثر)، يتم تفضيل اختبار الأثر.

بعد عرض اختبارات التكامل المشترك المشار اليها أعلاه، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من الدرجة الاولى وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه(pesaran and Shin) ، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات السابقة والتي تتجسد في [2]

• يعتبر هذا الأسلوب هو نسيبا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.

---

[1] مالك علام عفات عودة الديليمي، **قياس تحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الفلوجة -العراق، 2018، ص 119.

[2] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2014-2015، ص ص 249-248.

• يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي(0)I أو الرتبة 1 أي(1)I أو في حالة الخليط بينهما، نموذج ARDL يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية من الرتبة (2) أي(2)I .

• يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام الى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات . وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الإنحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل المتغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم إختيار النموذج على معايير احصائية مختلفة مثل: Info Criterion,(HQC) Hanan-Quinn criterion أوschwarz (SIC)أو (akaike) .

• علاوة عن ذلك، تعاني النماذج التقليدية لإختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (ARDL) وهو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.[1]

المطلب الثالث: مدخل الى نماذج الانحدار الذاتي للابطاء الذاتي الموزع(ARDL)

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي، وبصيغة أخرى ان التعديل في المتغير التابع Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فاذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فان المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج هذا، وتكون احدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة ل (X) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الابطاء في ذلك، حيث أن الأساس في نماذج الابطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الابطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط:

$$Y_t = a_0 X_t + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + a_p X_{t-q} + \mu_t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Y_t يعتمد على القيم السابقة (y) ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي AR (p) Autoregressive Model:

$$Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \beta_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

[1] عادل زقرير، نفس المرجع السابق، ص ص 249-250.

بمعنى اخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة الى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية. في حين دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجود K من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:[1]

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_t + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \ldots\ldots\ldots + a_p X_{t-q} + \varepsilon_t$$

وتعبر هذه المعادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث ε_t حد الخطأ العشوائي ، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطئة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات ابطاء موزع، وذلك في شكل ابطاءات متتالية للمتغير التفسيري **X** ، كما أن β_p يمثل الحد الثابت، **p:** رتبة المتغير التابع **Y** (عدد فترات الابطاء للمتغير Y_t)، **q:** رتبة المتغير التفسيري **X** (عدد فترات الابطاء للمتغير X_t)، **t:** متغير الزمن. ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا ب ARDL (p.q). وهذا النوع من النماذج مستند الى تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (UECM).

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة للنموذج ARDL $(p, q_1, q_2, \ldots\ldots q_k)$ مكون من متغير تابع Y وعدد k من المتغيرات التفسيرية $X_1 , X_2 , X_3 \ldots\ldots X_k$ على الشكل التالي:

$$\Delta Yt = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta X_{1t-i} + \cdots\ldots\ldots\ldots\ldots + \sum_{i=0}^{qk} \beta_k \Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + \cdots\ldots\ldots a_K X_{Kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: [2]

- c : الحد الثابت.
- Δ : الفروق من الدرجة الأولى.
- k : عدد المتغيرات.
- p : فترة ابطاء المتغير التابع Y.
- $q_1,q_2,\ldots\ldots q_k$: فترات ابطاء المتغيرات التفسيرية $X_1,X_2,\ldots\ldots\ldots\ldots,X_k$ على التوالي.
- $\beta_1,\beta_2,\ldots\ldots\beta_k$: معاملات العلاقة القصيرة الأجل.
- $\alpha_1,\alpha_2,\ldots\ldots\alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

[1] عادل زقرير، نفس المرجع السابق، ص 250.

[2] نفس المرجع السابق، ص 251.

- ε_t: حد الخطأ العشوائي.

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف Pesaran et al (2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقيها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- كلها مستقرة عند المستوى،
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول،
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الأخر مستقر في الفرق الأول.
- كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في أن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن الا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية .

ولتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمراحل التالية:

1- تحليل الاستقرارية: كما سبق و أن ذكرنا أن منهجية ARDL تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية)، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عيها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى (0) I أو عند الفرق الأول (1)I، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة هي متعددة و أشهرها ADF و PP

2-اختبار التكامل المشترك:

ويتم اختبار التكامل المشترك من خلال اختبار فيشر على المتغيرات الممثلة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل في المستوى، ولكن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية ولهذا يتم مقارنتها مع القيم الحرجة ل Pesaran at al.(2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقيا على متغيرات من درجات مختلفة[1]. ومعادلة الاختبار هي من الشكل التالي:[1]

[1] غلي بو عبد الله- شريف بوقصبة، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL)**، جامعة محمد خيضر بسكرة-جامعة محمد لخضر الوادي، مجلة الباحث، 2018، ص 127.

$$\Delta Yt = \beta_0 \sum_{i=1}^{n} \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \delta_i \Delta x_{t-1} + \varphi_1 y_{t-1} + \varphi_2 x_{t-1} + \mu_t \ldots\ldots (1)$$

المدى القصير المدى الطويل

حيث يعبر كل من β_i، δ_i معاملات المدى القصير لنموذج ARDL φ_2 ،φ_1 معاملات المدى الطويل للنموذج، Δ الى الفروق الأولى للمتغيرات وμ_t يعبر عن حد الخطأ العشوائي الذي له متوسط حساب يساوي الصفر وتباينا ثابتا وليس له ارتبطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

تعتمد مقاربة ARDL على اختبار خاص بها لتحديد التكامل المشترك يسمى باختبار الحدود Bounds test بحيث نضع الفرضيات التالية من خلال المعادلة (1) السابقة:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك $\varphi_1=\varphi_2 =\ldots\ldots\ldots\varphi_k=0$

الفرضية البديلة: وجود تامل مشترك $\varphi_1\neq0$,$\varphi_2\neq0\ldots\ldots\ldots\varphi_k\neq0$

ويتمثل اختبار فيشر في مقارنة القيمة المحسوبة F مع حدود عليا وحدود دنيا، وإذا كانت القيمة المحسوبة تتعدى الحد الأعلى فان المتغيرات تجمعها علاقة توازنية طويلة الأجل، ذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى فالمتغيرات ليست لها علاقة توازنية طويلة الأجل.[2]

3-تقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود عالقة تكامل مشترك بواسطة اختبار الحدود، نقوم بتقدير العلاقة الطويلة الأمد بين المتغيرات في شكل الصيغة الرياضية التالية:[3]

$$Yt = \beta_0 \sum_{i=1}^{p} \varphi_1 y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} y_t x_{t-1} + \epsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

---

[1] ايت يحي سمير-ممو سعيدة، **إشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر. دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (جامعة بسكرة)، المجلد 15، العدد 34، السنة 2021، ص 7.

[2] غلي بو عبد الله- شريف بوقصبة، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL)**، نفس المرجع السابق ، ص 127.

[3] ايت يحي سمير-ممو سعيدة، **إشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر. دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**، نفس المرجع السابق، ص 8 .

حيث تمثل كل من y، φ معاملات المتغيرات وتشير q،p الى فترات الابطاء لتلك المتغيرات ، و ε يمثل الحد الخطأ العشوائي.

يتم اختيار رتبة الإبطاء في نموذج ARDL حسب معيار AIC (Akaike) أو معيار SC (Schwarz) قبل أن يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة OLS بهدف إلغاء الارتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية، وأوصى Pesaran and Shin (2009)، باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى في البيانات السنوية.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

بعد كشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل المشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطيين أساسين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، ونموذج تصحيح الخطأ يكتب بالشكل التالي:[1]

$$\Delta yt = C_+ \sum_{i=1}^{p} \varphi_i \, \Delta Y_{t-i} \; + \sum_{i=0}^{q} y_i \, \Delta X_{t-1} \; + \Psi \mathrm{ECT}_{t-1} \; + \epsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث أن ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ وΨ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

5-تشخيص النموذج :

أ-الارتباط الذاتي للبواقي، واختلاف التباين:

تؤثر مشكلة ارتباط البواقي عبر الفجوات الزمنية واختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات، أي تصبح ليس هلا تباين اقل من كل المعلمات المقدرة المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج، واهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة هي على التوالي(Breusch-Godfrey Serial Correlation LMt test و اختبار ثبات التباين ARCH).

[1] نفس المرجع السابق، ص 8.

ب-اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة)

ويعدان هذان الاختباران (اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقيCUSUMS OF SQUARED من أهم اختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، اذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM OF SQUARED داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة خلال طول الدراسة.[1]

المبحث الثاني: عرض متغيرات الدراسة القياسية

بعد التعرف على المنهجية التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، يتم التعريف بالمتغيرات وعرضها، بالإضافة الى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل المتغيرات

تهتم هذه الدراسة بمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1986-2018)، باستخدام بيانات سنوية، من خلال تصنيفها الى متغيرات تابعة ومستقلة، حيث سيتم التعريف بهذه المتغيرات ومصادر بيانتها.

أولا: عرض المتغيرات

بغرض دراسة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، في ظل معطيات واقع الاقتصاد تم اختيار المتغيرات التالية:

- معدل النمو الاقتصادي ممثلا الناتج المحلي الاجمالي كمتغير داخلي(تابع).

وكمتغيرات مفسرة اعتمدت الدراسة الآتي:

- أسعار النفط.
- نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي.

[1] علي بو عبد الله- الشريف بوقصبة، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل بالجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

1-المتغير التابع: المتغير التابع في هذه الدراسة يتمثل في النمو الاقتصادي ويرمز له بالرمز (GDP)، وهو مقاس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي مقيم بالمليار دولار، وتم الحصول على البيانات المتعلقة بمتغير النمو من البنك الدولي.

2-المتغيرات المستقلة: المتغيرات الأساسية في هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

- أسعار النفط: يمثل المتغير المستقل، وهو مقيم بالدولار للبرميل، وقد تم الحصول على بيانات هذا المتغير من التقرير السنوي للأوبك
- نسبة الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يمثل المتغير المستقل الثاني في الدراسة، وهو مقدر كنسبة مئوية، وقد تم الحصول عليها من البنك الدولي.

ولبناء النموذج ننطلق من الصيغة العامة للنموذج كما هو في الشكل الآتي:

$$GDP=f(PCO),f(G_GDP)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث فترة الدراسة تمتد من1986الى2018.

ثانيا-تحليل المتغيرات:

يلخص الجدول أدناه الخصائص الإحصائية الأساسية للبيانات قيد الدراسة.

الجدول رقم (3-1): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	GDP	G_GDP	PCO
Mean	101.2473	16.80221	44.07182
Median	63.23100	16.78762	27.60000
Maximum	213.9470	21.56038	112.6000
inimum	40.72300	11.23161	7.490000
Std. Dev.	60.86058	2.793504	33.19848
Skewness	0.610629	-0.291098	0.880923
Kurtosis	1.754543	2.337294	2.412475
Jarque-Bera	4.183623	1.069931	4.742767
Probability	0.123463	0.585689	0.093351
Sum	3341.160	554.4730	1454.370
Sum Sq. Dev.	118528.3	249.7174	35268.44
Observations	33	33	33

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام مخرجات EVIEWS 10

تبين نتيجة الجدول أعلاه أن جميع متغيرات الدراسة موزعة طبيعيا (prob jarque bera >5%) .

المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

يتم دراسة استقرارية متغيرات، باستعمال التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات، وكذلك اجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار كل من ADF وPP.

أولا- تقدير متغيرات الدراسة بيانيا مع إظهار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة:

يمكن توضيح التمثيل البياني لمتغيرات هذه الدراسة، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): الرسم البياني يوضح الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة

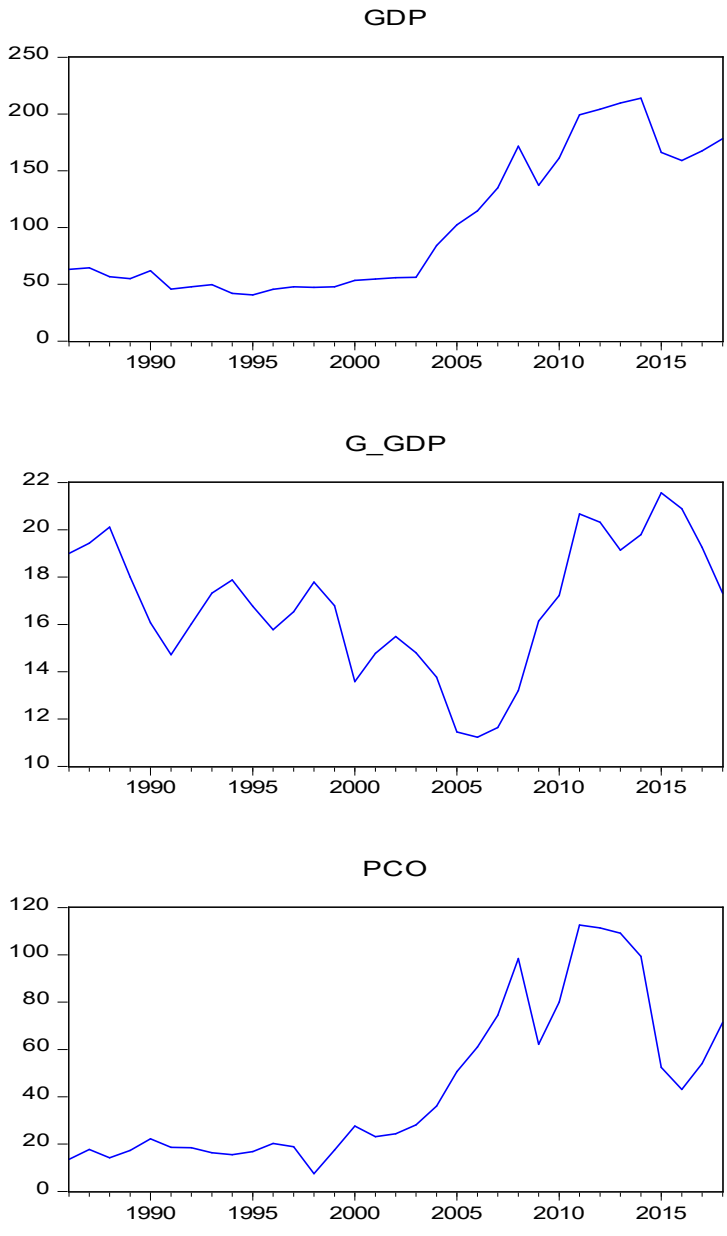

المصدر: مخرجات Eviews10

يوضح الشكل رقم (3-1) الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة، حيث نلاحظ وجود اتجاه عام ما يدل على عدم استقراريتها. حيث مع نهاية الثمانينيات كان الناتج المحلي الإجمالي يتطور بنسبة شبه ثابتة وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط، لكن شهد سعر النفط تحسنا سنة 2008.

ثانيا- اختبار جذر الوحدة:

البيانات السنوية تم ادخالها في البرنامج الاحصائي eviews10 من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية،

أولا- استقرارية السلاسل الزمنية: بعد تحليل السلاسل الزمنية مهم التأكد من استقرار المتغيرات الاقتصادية قبل اجراء أي اختبار للعلاقة بين هذه المتغيرات، وذلك من أجل التأكد من خلو النموذج من الانحدارات الزائفة، وهناك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل الزمنية لعل أهمها اختبار Augmented Dicky-Fuller أي (ADF) واختبار Phillips-perron وهو ما سيتم تطبيقها على متغيرات هذه الدراسة.

1_ اختبار ديكي – فولر(ADF) :

ويبين الجدول رقم (3-2) نتائج إختبار ADF لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النموذج وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	في المستوى			في الفرق الاول			النتيجة
	ثابت	اتجاه عام و ثابت	لا شيء	ثابت	اتجاه عام وثابت	لا شيء	
GDP	0.9023	0.6084	0.8846	0.0002 ***	0.0014 ***	0.0000 ***	عند الفرق الاول
PCO	0.6163	0.0003 ***	0.5934	0.0005 ***	0.0037 ***	0.0000 ***	عند الفرق الاول
G/GDP	0.118	0.2913	0.5094	0.0089 ***	0.0407 **	0.0005 ***	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر النفط، استقر عند المستوى الأول عند معنوية 1%، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي استقر عند المستوى الأول عند مستوى معنوية 1%و5%وأن القيم الاحتمالية اقل من 5%، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

2_اختبار PP لاستقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبار PP لاستقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	في المستوى			في الفرق الاول			النتيجة
	ثابت	اتجاه عام و ثابت	لا شيء	ثابت	اتجاه عام و ثابت	لا شيء	
GDP	0.8893	0.5724	0.8702	0.0002 ***	0.0014 ***	0.0000 ***	عند الفرق الاول
PCO	0.5809	0.5690	0.5897	0.0006 ***	0.0044 ***	0.0000 ***	عند الفرق الاول
G/GDP	0.3221	0.6562	0.5072	0.0194 ***	0.0140 ***	0.0012 ***	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه توضح نتائج الاختبار أن قيم إحصائية فيليب-بيرون للفروق الأولى لجميع المتغيرات أن القيم الاحتمالية أقل من 5%، وعليه يمكن رفض فرضية العدم الذي يشير الى أن هذه المتغيرات غير مستقرة، وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي في جميع المتغيرات ليست مستقرة عند المستوى، ومستقرة عند الفرق الأول. ما يسمح بتطبيق منهجية ARDL.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج التقديرات

بعد التأكد من أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة I(1)، مما يسمح بتطبيق منهجية ARDL، واختبار حدود التكامل المشترك، وكذا تقدير النماذج وعرض نتائجها.

المطلب الأول: تقدير وتحليل نموذج الدراسة

يتم تقدير نموذج ARDL لتحديد فترات الإبطاء المثلى لكل المتغيرات، يليها اختبار الحدود للتكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

أولا- تحديد فترات أو فجوات التباطء الزمني:

من أجل تحديد درجة الابطاء المثلى تم الاعتماد على المعايير التالية:

- معيار معامل التحديد المصحح.
- معيار المعلومات ل AKAIKE
- معيار المعلومات ل Schwarz
- معيار المعلومات ل HQIC

هذه المعايير أعطت النتائج التالية:

الشكل رقم (3-2): نتائج معيار Akaike لتحديد فترة الإبطاء

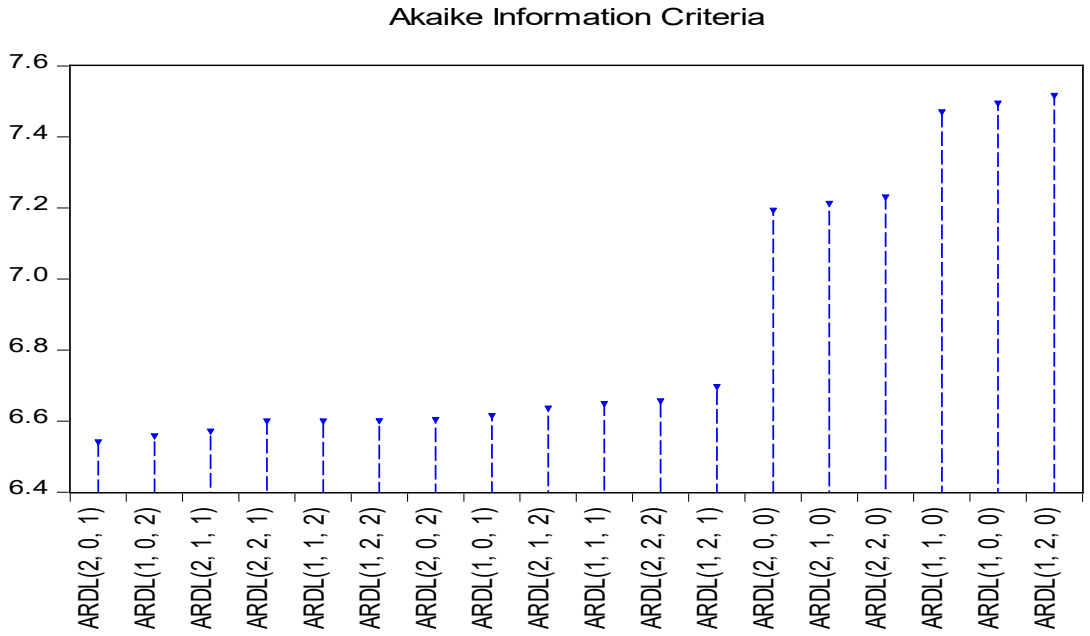

المصدر: مخرجات EVIEWS10

يوضح الشكل السابق أفضل 18 نموذج حسب معيار (AIC)، وأن النموذج ARDL (2.0.1) هو الأفضل حيث يقدم القيمة الأصغر.

ثانيا- اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test):

تم القيام باختبار الحدود (Bound Test) بالإعتماد على برنامج Eviews10 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	F المحسوبة
10%	5%	%1		
2.63	3.1	4.13	الحد الأدنى I(0)	5.184852
3.35	3.87	5	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن القيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط بالإضافة لمتغير الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنيه في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10 %.

المطلب الثاني: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الان نقوم بتقدير الاثار القصيرة وطويلة الأجل.

أولا-تقدير معلمات الأجل القصير:

الجدول رقم (3-5): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.154527	0.074122	-2.084779	0.0475
D(PCO)	1.094179	0.066455	16.46491	0.0000
CointEq(-1)*	-0.182064	0.037776	-4.819558	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن جميع المتغيرات معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قوة تأثير هذه المتغيرات المفسرة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أي أن كل من الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط يؤثران إيجابيا على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر هذا احصائيا .

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM فقد ظهرت المعلمة (λ=-0.18) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، أي أن هذه القيمة تشير الى 18% من جميع الانحرافات والاختلافات في توان الناتج امحلي الإجمالي في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية.

أما اقتصاديا بالنسبة لأسعار النفط فهذا يتوافق مع النظريات الاقتصادية فيما يخص الدول المصدرة للبترول والجزائر هي إحدى هاته الدول.

ثانيا-تقدير معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم (3-6): نتائج تقدير نموذج معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G_GDP	-1.058736	2.986330	-0.354527	0.7259
PCO	2.444699	0.335172	7.293874	0.0000
C	22.20495	44.59362	0.497940	0.6229

EC = GDP - (-1.0587*G_GDP + 2.4447*PCO + 22.2049)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تحليل النتائج:

من النتائج أعلاه نلاحظ الأثر السلبي للإنفاق الحكومي بالنبة للناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل حيث أن زيادة معدل الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ب 1% يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب 1.058% ونلاحظ أن معلمة الانفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي غير معنوية احصائيا حيث أن قيمة الاحتمال للمعلمة prob=0.72 التي هي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة ليست معنوية وهذا يدل على ضعف تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

أما فيما يخص أسعار النفط نلاحظ أن أثره إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث أن زيادة سعر النفط ب 1% يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 2.44%، ونلاحظ أن معلمة سعر النفط معنوية احصائيا حيث أن قيمة الاحتمال للمعلمة prob=0.0000 التي هي أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير سعر النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: اختبارات التشخيص

يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية لفحص الأخطاء كما يلي:

أولا- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي:

الاختبار التالي يكشف لنا عن مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات، يحتوي على فرضية العدم القائلة انعدام الارتباط الذاتي بين الإخطاء العشوائية، في حالة ما إذا كانت F أكبر من 0.05، والعكس في حالة ان تكون أصغر من 0.05.

الجدول رقم (3-7): اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.122302	Prob. F(2,23)	0.1426
Obs*R-squared	4.829680	Prob. Chi-Square(2)	0.0894

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال نتائج مخرجات نلاحظ أن بواقي لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ومن النتيجة الموضحة نلاحظ أن قيمة F-statistic التي تساوي 2.122302 مع ارتفاع نسبة prob=0.1426وبالتالي قبول فرضية العدم نظرا لأن الاحتمالية أكبر من 5%، والنتائج الأخرى أيضا تأكد ذلك مثل obs*R-squared=4.829680 مع الاحتمالية الخاصة بها أكبر من 5%، وهي prob.Chi-square(2)=0.0894 .

ثانيا-اختبار عدم ثبات التباين ARCH:

يتم استخدام اختبار ARCH، لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج ARDL المقدر، والنتائج موضحة كالتالي:

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test :ARCH			
F- statistic	0.010586	Prob .F(1.28)	0.9188
Obs*R-squared	0.011337	Prob.chi- Square(1)	0.9152

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن prob. F (1,28)=0.9188 أي أكبر من 0.05، ومنه نقبل (H0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

ثانيا-نتائج اختبار Ramsey (اختبار صحة تحديد الشكلي الدالي):

يتم استخدام إحصائية (Ramsey-Reset) للتأكد من صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، والنتائج كالتالي:

الجدول رقم (3-9): اختبار ramsey

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) G_GDP PCO PCO(-1) C				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.110816	24	0.9127	
F-statistic	0.012280	(1, 24)	0.9127	

المصدر: من اعداد الطالبتبن لااعتماد على مخرجاتEVIEWS10

يبين اختبار (Ramsey-Reset) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي وبذلك فان النموذج صحيح، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.9127 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

رابعا: اختبار استقرار النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات خلال كامل فترة الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي

لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares) ويعدان من أم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل.

الشكل رقم (3-3): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

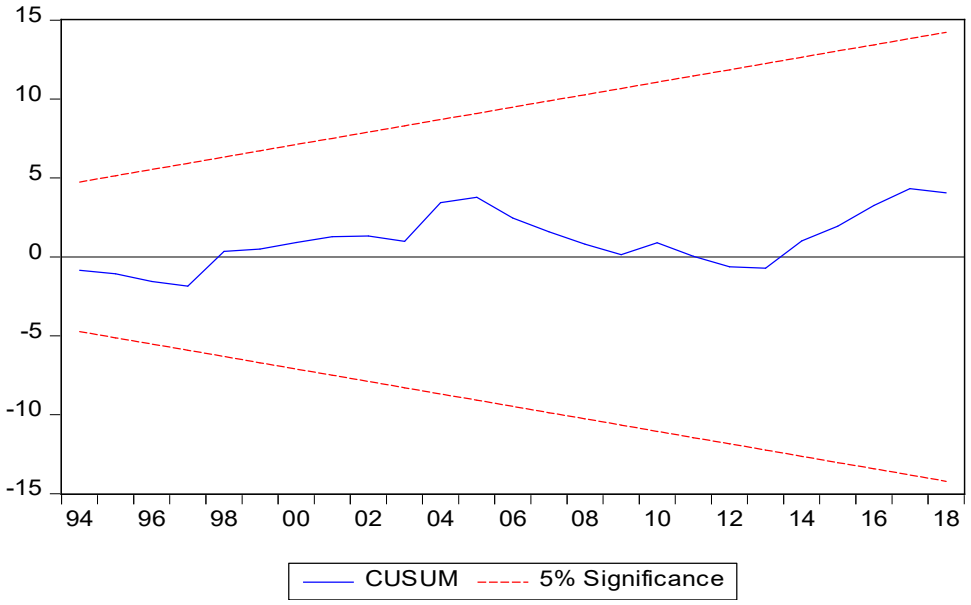

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

الشكل رقم (3-4): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares)

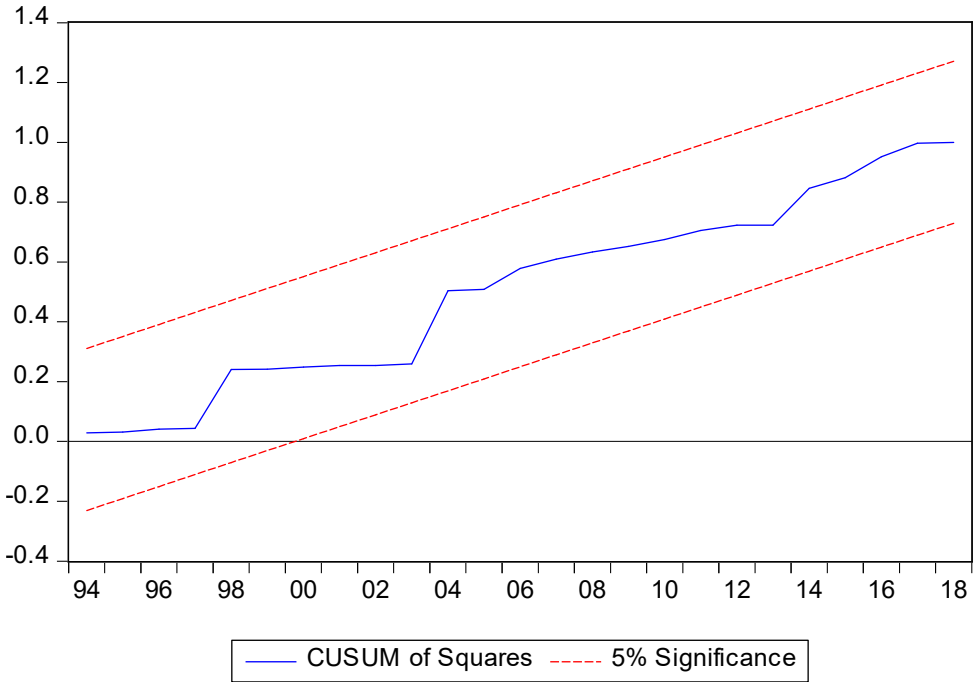

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

فمن خلال الشكلين رقم (3-3) و (3-4) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وهو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 ٪، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares) هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الاستنتاجات:

- ✓ من خلال دراسة الاستقرارية لكل المتغيرات تبين أنها غير مستقرة عبر الزمن في مستواها وذلك لوجود مركبة اتجاه عام، وهذا طبيعي نظرا للتقلبات في الاقتصاد تبعا لتذبذبات في أسعار النفط، لكن بعد اجراء الفروقات الأولى نجدها تستقر عند الدرجة الأولى.
- ✓ توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية أن نموذج الدراسة مقبول من الناحية الاحصائية استنادا على صحة الاختبارات التي عملية التقدير باتباع منهجية ARDL.
- ✓ بعد اجراء اختبار التكامل المشترك طبقا لمنهج ARDL، تبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات(علاقة توازنية) على المدى البعيد .
- ✓ معنوية معلمات ونموذج الدراسة

خلاصة الفصل الثالث:

استعرضنا خلال المبحث الأول أهم الخطوات المستعملة في منهجية التكامل المشترك، المتمثلة في دراسة الاستقرارية أولا لتحديد درجة التكامل، بعدها تم تعريف التكامل المشترك وكذا إختبارات التكامل المشترك كاختبار جوهانسون و اختبار انجل اللذان يشترطان أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة إلى أن جاء نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، الذي يمكن استعماله في حالة كانت السلاسل الزمنية متكاملة من درجات مختلفة، إلا أنه غير فعال في حالة أحد السلاسل متكاملة من الدرجة(2).

وخلال المبحث الثاني تم تطبيق منهجية (ARDL) لدراسة أثر بعض المتغيرات على النمو الاقصادي في الجزائر خلال الفترة(1986-2018)، وذلك بعد دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية، فتم التحصل على سلاسل زمنية مستقرة بعد الفرق الأول، كما أظهر منهج التكامل المشترك(Bound Test) من وجود علاقة طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج وفحص جودته تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة طويلة وقصيرة المدى بين المتغيرات.

الخاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع البلدان إلى تحقيقه، للرفع معدل من معدل المستوى المعيشي للفرد. قامت النظرية الاقتصادية بدراسة العديد من النماذج الاقتصادية عبر العديد من المدارس الاقتصادية بغرض تحديد وصياغة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاخرى.

شهدت معدلات النمو في الجزائر تذبذب جراء عدم استقرار اسعار النفط والذي يعتبر أهم عامل مؤثر في النمو، بحيث يمثل المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ولهذا تم محاولة البحث عن الاجابة للاشكالية المطروحة التي تدور حول ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2018)، حيث تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول، تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري للنمو الاقتصادي من حيث المفاهيم والمحددات والنظريات المفسرة للنمو والنفط وأثره على الدول المصدرة له، وفي الفصل الثاني فهي دراسة تحليلية لوضعية النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما الفصل التطبيقي تم التطرق إلى الدراسة القياسية من دراسة استقرارية السلاسل وصولا إلى تقدير النموذج الذي يفسر الظاهرة، من أجل معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

1-اختبار الفرضيات:

يمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات بداية بالفرضة الرئيسية وصولا إلى الفرضيات الفرعية كالتالي:

- ✓ هناك تأثير جراء تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي في جزائر بشكل كبير خلال الفترة(1986-2018).
- ✓ تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن النفط المورد الطبيعي الأساسي الذي يمثل القاعدة الاقتصادية في الجزائر، حيث تشكل المصدر الأساسي في توفير العملة الصعبة، وبالتالي فان قطاع المحروقات هو المصدر الفعال التي يعتمد عليه النمو في شتى المجالات.
- ✓ تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تطورت عبر جملة من الاصلاحات الاقتصادية في النظام الاشتراكي، تليها فترة اقتصاد السوق عبر تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

- ✓ تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على وجود علاقة طردية ذات تأثير كبير بين تغيرات أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إذ بينت النتائج التطبيقية وجود تأثير إيجابي ومعنوي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- ✓ تم الإثبات صحة الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على وجود علاقة طردية ذات تأثير كببر بين تغيرات أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إذ بينت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

2- النتائج:

- ✓ يشير النمو الاقتصادي إلى تلك العملية التي من خلالها تكون زيادة مستمرة في نصيب الفرد من انتاج السلع والخدمات، ويتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشريةن رأس المال إظافة إلى عوامل أخرى.
- ✓ اتجهت نظرية النمو الكلاسيكية إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي.
- ✓ ركزت النظرية النيوكلاسيكية للنمو على المشاكل قصيرة الأجل، وأكدت على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال.
- ✓ لقد بينت الإمكانيات الجزائرية، وخاصة ما يتعلق بجودة النفط واحتياطاته، أن الجزائر في موقع تنافسي مقارنة مع الدول المصدرة.
- ✓ يتحدد سعر النفط نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسة والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالمين.
- ✓ التقلبات السريعة في أسعار النفط في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة الى النقص في الامدادات، بل الى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها كالمضاربة.
- ✓ الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمصدر للعوائد والايرادات.
- ✓ شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2018 مجموعة من الاصلاحات و برامج انعاش .
- ✓ قامت هذه الدراسة بأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة(1986-2018) من خلال إجراء دراسة قياسية تضمن اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- ✓ تم اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط باستخدام المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، نسبة الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)، حيث أشارت النتائج إلى ما يلي:

- ✓ الانفاق الحكومي له أثر إيجابي ومعنوي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في المدى القصير
- ✓ الانفاق الحكومي ليس معنوي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في المدى الطويل، أي لديه تأثير سلبي.
- ✓ أسعار النفط لها أثر معنوي وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والقصير، وهذا يدل على قوة تأثير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3-التوصيات:

- ✓ تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات خاصة السياحي، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر.
- ✓ دعم المشاريع الجديدة قصد التوجه نحو التطور.
- ✓ محاولة التقليل من الواردات، اذ أن الجزائر من الدول التي واردتها فاقت صادراتها.
- ✓ ترشيد نفقات الدولة.

أولا: المراجع باللغة العربية

I-الكتب:

- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية(نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية)، دار هومة، الجزائر.
- رشدي وادي، السعر هدف أم أداة، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية للطبع والنشر، غزة، جولية 2006.
- محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسية وتأثيرها على العلاقات الدولية، دار رسلان.

II-الرسائل والأطروحات:

- أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- إيمان مسعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة الممتدة من(1998-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
- بدر الدين زوبيدي وآخرون، انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018.
- بن البار أمحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر الفترة الممتدة بين(1970-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2011-2012.
- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2008-2009.

- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.
- سماح أنور، موسى العجلوني، تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد، 2016.
- شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة ال البيت، 2012.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2014-2015.
- طالب سومية شهيناز، الأثر الدينماكي للنمو الاقتصادي على البطالة – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاني ليابي-سيدس بلعباس-،2016-2017.
- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2014-2015.
- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة – أوبك- وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية(1970-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصيدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.
- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018
- قويدري قويشح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009.

- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2018.
- لمزاودة رياض، دراسة تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف1-، سطيف، 2017-2018.
- مالك علام عفات عودة الديليمي، قياس تحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الفلوجة -العراق، 2018
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- معط الله آمال آثار، السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2014-2015.
- منال بلقاسم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2019.
- نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة(1970-2009) باستعمال معطيات Panel، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2011-2012.

III- البحوث والمقالات والمداخلات:

- ايت يحي سمير-ممو سعيدة، إشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر. دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية(جامعة بسكرة)، المجلد 15، العدد 34، 2021.

- بن وجعفر عائشة، أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2016)، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد 2، جوان 2018.
- الحموري، قاسم محمد، اتجاه التأثر ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج. 16، ع. 1، (كانون الثاني 2014).
- دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة عين الشمس، مصر.
- زحافي عدة واخرون، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019
- زكريا مسعودي، تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2001-2006، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد06، جوان 2017
- سمية موري، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر – مقاربة تحليلية وقياسية-، بحوث اقتصادية عربية العدد 71/ صيف 2015
- عدناني خولة واخرون، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019.
- عقون شراف وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، المركز الجامعي ميلة، العدد 02، أفريل 2018
- علي بو عبد الله- شريف بوقصبة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL)، جامعة محمد خيضر بسكرة-جامعة محمد لخضر الوادي، مجلة الباحث، 2018.
- علي عبد الزهرة حسن- عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 34، 2013،

- عماد الدين المصبح، نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL ، محاضرات في الاقتصاد القيلسي، جامعة القصيم.
- فوكراش زوبييدة، محاضرات مقياس دراسة السوق الرياضية، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة الشلف، 2019.
- لعميرة لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، جامعة مسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد 37، افريل 2019.
- ماجد بن عبد الله منيف، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008.
- محمد مراس، التنبؤ باشتراكات الأنترنيت باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الخطية وغير الخطية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2، الجزائر، 2016.
- مليك محمودي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، 2016.

IV- التقارير :

- اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرين، تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرين، التطورات في مجال النفط والطاقة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، بوابة الوزير الأول.
- تقرير البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر) 2004، 2008، 2012، 2014
- تقرير البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، 2008.
- تقرير البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)،2012.

❖ تقرير البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)،2015.

❖ تقرير البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)،2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I-les livres :

❖ Régis BOURBONNAIS, Econométrie, Dunod, 10 éme Edition, Paris, 2018

II-Les articles :

❖ Matteo Manera, Marcella Nicoli, Ilaria Vignati, «Modelling Futures Price Volatility in Energy Markets: Is there a role for Financial Speculation?», Energy Economics, (2014)

❖ Elwood, S. Kirk. "Oil-price shocks: beyond standard aggregate demand/aggregate supply analysis." The Journal of Economic Education 32.4 (2001)

III- les rapports :

❖ energy world of review Statistical BP.

❖ Le potentiel en hydrocarbures de l'Algérie, Contribution de Sonatrach.

❖ OPEC, Annual statiscal rapport, 2002, 2015,2019

❖ OPEC, Annual statiscal rapport, 2019, 2015, 2002.

ثالثا: المواقع الالكترونية

❖ إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات من الموقع http://www.ons.dz.

❖ بنك الجزائر من الموقع www.bank-of –algeria.dz.

❖ قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق (1): يمثل تطور معطيات الدراسة خلال فترة الدراسة (1986-2018)

السنوات	GDP	PCO	G_GDP
1986	63.231	13.57	18.9983304224347
1987	64.609	17.73	19.4315721200527
1988	56.736	14.24	20.1144484587383
1989	54.93	17.31	18.0014175378966
1990	62.031	22.26	16.0669306193343
1991	45.723	18.62	14.7187690708191
1992	47.853	18.44	16.0179356226305
1993	49.713	16.33	17.3241859122684
1994	41.978	15.53	17.8746231496666
1995	40.723	16.86	16.7637898364963
1996	45.534	20.29	15.7743188040564
1997	47.792	18.86	16.5383785645998
1998	47.387	7.49	17.7919085156143
1999	47.907	17.44	16.7876223711436
2000	53.435	27.6	13.5841094295693
2001	54.643	23.12	14.7764371894961
2002	55.907	24.36	15.4866669614823
2003	56.221	28.1	14.8024750118991
2004	84.158	36.05	13.7727472313021
2005	102.439	50.59	11.4506744247554
2006	114.691	61	11.2316070525412
2007	135.012	74.43	11.6433229979686
2008	171.718	98.45	13.2068637660162
2009	137.235	62.2	16.1451802213015
2010	161.197	80.01	17.2273462648231
2011	199.293	112.6	20.6680512999788
2012	204.294	111.39	20.3178304616315
2013	209.722	109.17	19.1429549672932
2014	213.947	99.32	19.7910439098006
2015	166.25	52.46	21.5603795938394
2016	159.017	43.06	20.890119615176
2017	167.575	54.05	19.256774943744

2018	178.259	71.44	17.3141946088424

المصدر: التقرير السنوي للأوبك و http://data.worldbank.org/country/algeria

الملحق رقم(2): تحديد فترات الابطاء المثلى بطريقة ARDL

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: GDP
Date: 06/08/21 Time: 08:57
Sample: 1986 2018
Included observations: 31

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
8	-95.379378	6.540605	6.818151	6.631078	0.991135	ARDL(2, 0, 1)
16	-95.648653	6.557978	6.835524	6.648451	0.990979	ARDL(1, 0, 2)
5	-94.857425	6.571447	6.895250	6.676999	0.991071	ARDL(2, 1, 1)
2	-94.293579	6.599586	6.969647	6.720216	0.991016	ARDL(2, 2, 1)
13	-95.300903	6.600058	6.923862	6.705610	0.990812	ARDL(1, 1, 2)
10	-94.302008	6.600130	6.970191	6.720760	0.991011	ARDL(1, 2, 2)
7	-95.359562	6.603843	6.927646	6.709395	0.990777	ARDL(2, 0, 2)
17	-97.527908	6.614704	6.845992	6.690098	0.990208	ARDL(1, 0, 1)
4	-94.857367	6.635959	7.006020	6.756590	0.990683	ARDL(2, 1, 2)
14	-97.060841	6.649087	6.926632	6.739560	0.990119	ARDL(1, 1, 1)
1	-94.173758	6.656372	7.072690	6.792081	0.990680	ARDL(2, 2, 2)
11	-96.793515	6.696356	7.020159	6.801908	0.989883	ARDL(1, 2, 1)
9	-106.491035	7.192970	7.424258	7.268364	0.982542	ARDL(2, 0, 0)
6	-105.787904	7.212123	7.489669	7.302596	0.982649	ARDL(2, 1, 0)
3	-105.075953	7.230707	7.554510	7.336259	0.982737	ARDL(2, 2, 0)
15	-110.789703	7.470303	7.701592	7.545698	0.976962	ARDL(1, 1, 0)
18	-112.166709	7.494626	7.679657	7.554942	0.975754	ARDL(1, 0, 0)
12	-110.497928	7.515995	7.793541	7.606468	0.976487	ARDL(1, 2, 0)